وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

المرجع : ...../2019

مذكرة بعنـــــوان :

مساهمة الاستثمار السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي
- دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2017/2010 -

مذكـرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية

إعداد الطالبة :

- بثينة غـلام
- رميساء مراد

إشراف الأستاذة:

-ضيف روفية

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
كنيدة زليخة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
عيساوي سهام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
ضيف روفية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية:2019/2018

تهدف الدراسة إلى معرفة اثر الاستثمار السياحي في التنوع الاقتصادي و تشجيع الاستثمار السياحي في موارد التراث الثقافي و الديني من أجل تطوير المشروعات السياحية، إذ تعمل هذه الاستثمارات على زيادة الدخل الوطني و كسب عوائد مالية بالعملة الصعبة من خلال استقطاب السياح الأجانب، كما أنها توفر عددا معتبرا من مناصب الشغل المباشرة و غير المباشرة، حيث تعتبر السياحة صناعة مركبة تشتمل على الكثير من الصناعات مثل خدمات الفندقة، النقل و المطاعم، الوكالات السياحية، الشركات السياحية، و خدمات الترفيه و الصناعات التقليدية لما يشكله ذلك من موردا مهما يساهم في التنويع الاقتصادي للبلدان و هذا من خلال دراسة حالة المغرب، تونس و مصر.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار السياحي، التنويع الاقتصادي، مصر، تونس، المغرب.

Résume :

L'étude vise à identifier l'impact de l'investissement touristique sur la diversification économique, et encouragement de l'investissement touristique sur le cultural et religieux héritage ressources pour développent to tourisme Project ces investissements accroissant le revenu national en répondant aux besoins de revenus en devises et en fournissant un nombre important d'emplois directs et indirects. Les entreprises touristiques, les services de loisirs et les industries traditionnelles et service de hôtel, transporte, restaura jouent un rôle important dans la diversification économique des pays, grâce à l'étude de cas de la Tunisie, Marco et de l'Égypte.

Mots-clés:

Investissement touristique, diversification économique, l'Égypte, Tunisie, Marco.

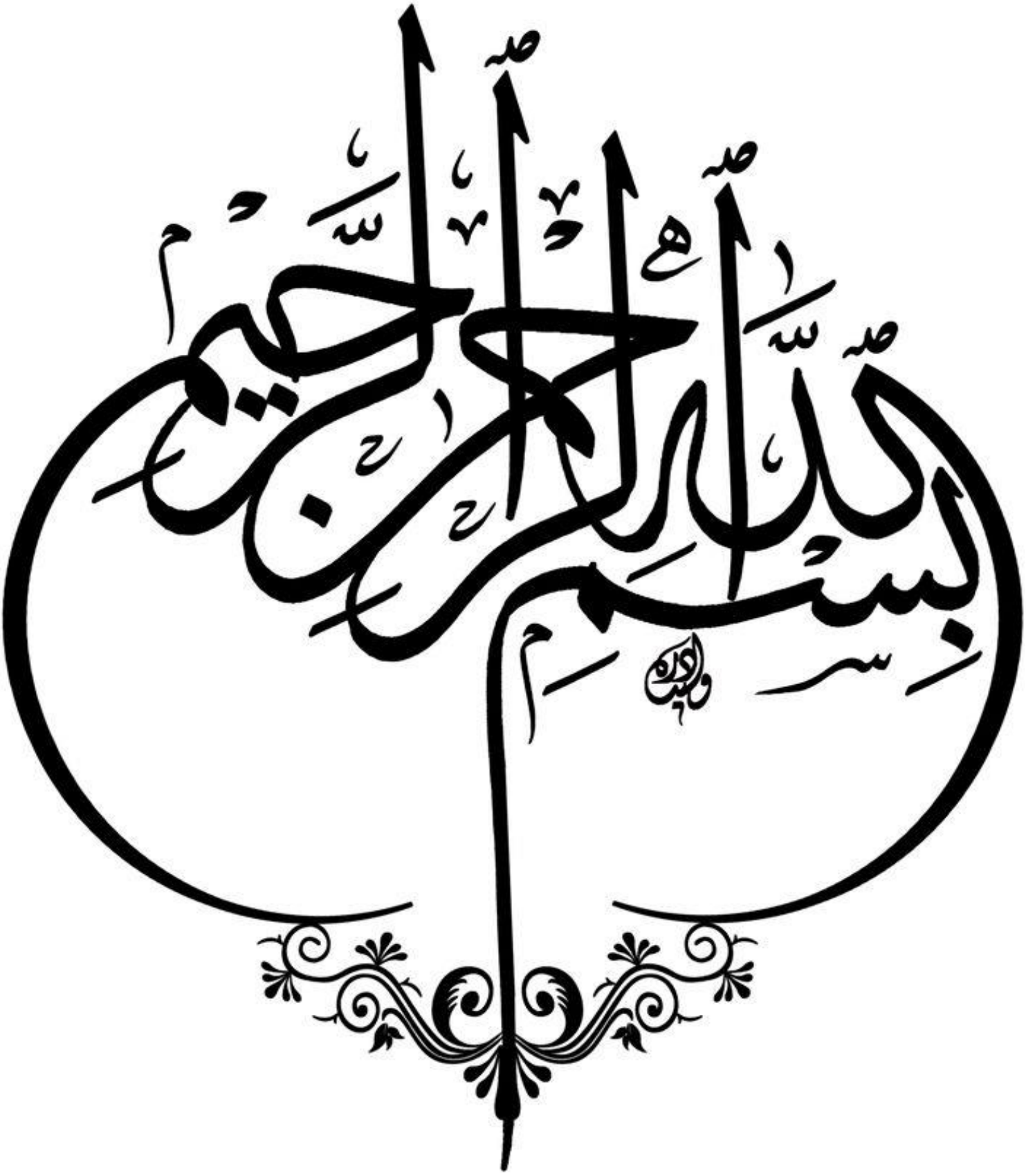
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يارب إذا أعطيتني مالا لا تأخذ سعادتي واذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي وإذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا لا تاخذ اعتزازي بكرامتي

يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بان الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يارب علمني إن التسامح هو اكبر مراتب القوة وان حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يارب إذا جردتني من المال اترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح اترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل وإذا جردتني من نعمة الصحة اترك لي نعمة الإيمان

يارب إذا أسئت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار وإذا أساء الناس إلي أعطني شجاعة العفو والغفران

يارب علمني إن أحب الناس كما أحب نفسي وعلمني إن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

يارب ساعدني على إن أقول الحق في وجه الأقوياء وساعدني إلا أقول الباطل لأكسب تصفيق الضعفاء اللهم أمين يأرب العالمين

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة على أداء هذا الواجب، الحمد لله على ما انعم به علينا من فضله الخير الكثير و العلم الوفير و أعاننا على إنجاز هذا العمل الذي احتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم

و بعد حمد الله تعالى و شكره على توفيقه لنا على إنهاء لهذه الرسالة المتواضعة نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين قدموا لنا يد العون و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح، و إكمال الدراسة الجامعية، وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه الآنفلا أملك إلا الدعاء لهما بطول العمر و حسن العمل و بلوغ الجنان.

كما نتقدم بخالص الشكر و عظيم الإمتنان لأستاذة الفاضلة ضيف روفيا على ما قدمته من علم نافع و عطاء متميز و إرشاد مستمر و على ما بذلته من جهد متواصل و نصح و توجيه من بداية مرحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، و مهما كتبت من عبارات و جمل فغن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفاء حقها، فجزاها الله عنا خير الجزاء و جعل ذلك من موازين حسناتها.

و يسرني أن أتقدم جزيل الشكر إلى الأستاذ لطرش جمال على المساعدة العلمية التي قدمها لنا

و الحمد لله رب العالمين أولا و آخرا، ظاهرا و باطنا، عدد خلقه و رضا نفسه وزنة عرشه و مداد كلماته، و الصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين

الإهـــــــداء

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنين).

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز و إتمام الدراسة و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

" إلهي" لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين على قلبي اللذين سهرا و تعبا على تعليمي فهما المدرسة الأولى في حياتي حفظهما الله و أطالا في عمرهما و رحمهما رحمة واسعة

و إلى الأستاذة المشرفة: ضيف روفيا

و إلى أفراد أسرتي سندي في الدنيا و لا أحصي لهم الفضل

إلى كل أقاربي و إلى كل الأصدقاء و الأحباب دون استثناء

و في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين و المقبلين على التخرج

بثينة

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنين).

صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز و إتمام الدراسة و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

" إلهي" لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين على قلبي اللذين سهرا و تعبا على تعليمي فهما المدرسة الأولى في حياتي حفظهما الله و أطالا في عمرهما و رحمهما رحمة واسعة

و إلى الأستاذة المشرفة: ضيف روفيا

و إلى أفراد أسرتي و زوجي العزيز و ابنتي الغالية الين سندي في الدنيا و لا أحصي لهم الفضل

إلى كل أقاربي و إلى كل الأصدقاء و الأحباب دون استثناء

و في الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين و المقبلين على التخرج

رميساء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	**I.**
الدعاء	**II.**
شكر و تقدير	**III.**
الملخص	**IV.**
قائمة المحتويات	**V.**
قائمة الجداول	**VI.**
مقدمة	أ –هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار السياحي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار و السياحة	**03**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و تصنيفاته	**03**
1. مفهومه	**03**
2. أهميته	**04**
3. تصنيفاته	**04**
المطلب الثاني: ماهية السياحة	**05**
1. التطور التاريخي للسياحة	**06**
2. مفهوم السياحة	**08**
3. خصائص السياحة	**09**
4. أسس السياحة	**09**
المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي	**11**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي– أهدافه و مجالاته	**11**
1. مفهوم الاستثمار السياحي	**11**
2. أهداف الاستثمار السياحي	**12**
3. مجالات الاستثمار السياحي و خصائصه	**13**
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار السياحي و محدداته	**14**
1. دوافع الاستثمار السياحي	**14**
2. محددات نمو الاستثمار السياحي	**16**

3. مقومات الاستثمار السياحي	**17**
المطلب الثالث: آثار و عوائق الاستثمار السياحي	**18**
1. آثار الاستثمار السياحي	**18**
2. معوقات الاستثمار السياحي	**20**
خلاصة الفصل الأول	**22**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي	
تمهيد	**24**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتنويع الاقتصادي	**25**
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	**25**
1. تعريف التنويع الاقتصادي	**25**
2. أهمية التنويع الاقتصادي	**26**
3. أسس التنويع الاقتصادي	**27**
المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي- أهدافه و مبرراته	**27**
1. أشكال التنويع الاقتصادي	**27**
2. أهداف التنويع الاقتصادي	**29**
3. مبررات التنويع الاقتصادي	**31**
المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته	**32**
المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي	**32**
1. مؤشر (ogive index)	**32**
2. مؤشر انتروبي (Entrop index)	**33**
3. مؤشر هرفندل- هيرشمان (HERFINDAHL-HIRSHMAN)	**33**
4. مؤشر جيني (Index Gini)	**34**
المطلب الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	**35**
المطلب الثالث: اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي	**36**
1. زيادة الناتج المحلي الإجمالي	**36**
2. تدفق رؤوس الأموال	**36**
3. توفير مناصب الشغل	**37**
4. زيادة الناتج المحلي	**37**
خلاصة الفصل الثاني	**38**

الفصل الثالث: أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا– مصر، تونس و المغرب–	
تمهيد	40
المبحث الأول: المقومات السياحية لدول شمال إفريقيا	41
المطلب الأول: المقومات الطبيعية و الحضارية لدول شمال إفريقيا	41
1. المقومات الطبيعية و الحضارية في مصر	41
2. المقومات الطبيعية و الحضارية في تونس	43
3. المقومات الطبيعية و الحضارية في المغرب	46
المطلب الثاني: المقومات المادية و البشرية لدول شمال إفريقيا	49
1. الطاقة الفندقية	49
2. النقل و المواصلات	52
المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في دول شمال إفريقيا	56
المطلب الأول: مؤشرات السياحة لدول شمال إفريقيا	56
1. عدد السياح الوافدين	56
2. عدد الليالي	57
المطلب الثاني : اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي	59
1. الإيرادات السياحية	60
2. النفقات السياحية	61
3. حجم الاستثمار السياحي	62
4. مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف	63
5. مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي	66
خلاصة الفصل الثالث	68
خاتمة	70
قائمة المراجع	74

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أهداف الاستثمار السياحي	12
02	عناصر الجذب السياحي في مصر	43
03	عناصر الجذب السياحي في تونس	46
04	عناصر الجذب السياحي في المغرب	49
05	تطور طاقة الإيواء بمصر خلال الفترة (2010-2016)	50
06	تطور طاقة الإيواء في تونس خلال الفترة (2011-2015)	50
07	تطور طاقة الإيواء بالمغرب خلال الفترة (2010-2016)	51
08	تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة (2010-2016)	56
09	تطور عدد الليالي خلال الفترة (2010-2017)	58
10	الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة خلال الفترة (2010-2017)	59 -60
11	النفقات السياحية خلال الفترة (2010-2017)	61
12	حجم الاستثمار السياحي خلال الفترة (2010-2017)	62
13	المساهمة المباشرة للاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)	63
14	إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)	65
15	إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)	66

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مجالات الاستثمار السياحي	14
02	خريطة مصر	42
03	خريطة تونس	45
04	خريطة المغرب	48
05	نسبة تطور عدد الأسر في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة (2010-2016)	51
06	تطور عدد السياح خلال الفترة (2010-2016)	57
07	تطور عدد الليالي السياحة خلال الفترة (2010-2016)	59
08	الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة خلال الفترة (2010-2017)	60
09	النفقات السياحية خلال الفترة (2010-2017)	61
10	حجم الاستثمار السياحي خلال الفترة (2010-2017)	62
11	المساهمة المباشرة للاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)	64
12	إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)	65
13	إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)	67

مقـــدمـــــة

يكتسي قطاع السياحة أهمية لا تقل عن أهمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى انطلاقا من المكانة التي وصل إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها. يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من المردودات الإنتاجية بأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة فهي تتأثر و تؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية و الخارجية...إلخ.

إن الاستثمار في قطاع السياحة عنصر حيوي و فاعل في تحقيق التنمية المتوازنة و المستدامة لأي بلد، حيث أن أي زيادة في حجم الاستثمار سوف يؤثر على حجم و توزيع المشاريع الاستثمارية المختلفة و من ثم تدفق المجاميع السياحية و التي تنعكس على زيادة حجم العوائد السياحية فهي أحد أهم مصادر الدخل و التوظيف في القطاعات الاقتصاد المختلفة. تعد السياحة النشاط الأكثر اعتمادا على العنصر البشري مقارنة بالقطاعات الأخرى، ضف إلى ذلك مساهمتها في زيادة الناتج المحلي لشركات السياحية و زيادة الدخل الوطني من خلال الإيرادات الضريبية، فضلا عن الإيرادات المباشرة للمرافق السياحية الرسمية المختلفة ، الأثرية، الدينية، الرياضية و الإعلامية.

حاولت الكثير من الدول النفطية بعد الأزمات الكبيرة المتتالية التي عرفها سوق النفط عالميا أن تضع سياسات و برامج للتنويع الاقتصادي من أجل التقليص من التبعية لقطاع المحروقات باعتبارها من الثروات الناضبة و تنويع مصادر الدخل الوطني، و في هذا الإطار يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يمكن أن يوفرها على المدى المتوسط و البعيد و ما يوفره من فرص لخلق الثروة و التخفيف من المشاكل الاقتصادية.

نظرا لأهمية الاستثمار السياحي التي أكدها الكثير من الدراسات و الهيئات الدولية ذات الصلة، قامت دول شمال إفريقيا –موضوع الدراسة – بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف في المقام الأول إلى تفعيل أداء القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني و محاولة الرفع من نسبة مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

1. إشكالية الدراسة

و مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في دول شمال أفريقيا(تونس، مصر، المغرب)؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما هو الاستثمار السياحي؟
- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟
- ما هو واقع الاستثمارات السياحية في دول شمال إفريقيا؟

2. فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الاستثمار السياحي يساهم في دعم و تعزيز التنمية الاقتصادية إذا ما تم توفير له بيئة استثمارية ملائمة و التي تشجع الاستثمار في قطاع السياحة.
- يعتبر التنويع الاقتصادي البديل الأول وضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر الاقتصادية و تصدي للازمات و الصدمات الخارجية.
- تحتل السياحة التونسية الصدارة بين دول شمال إفريقيا لما تحتويه من مقومات طبيعية و تاريخية عريقة.

3. أهمية الدراسة

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا لأسباب التالية:

- القطاع السياحي أصبح بديلا اقتصاديا مهما في نمو الدخل الوطني من خلال توفير الإيرادات بالعملة الصعبة و القضاء على البطالة.
- الإلمام بواقع الاستثمار السياحي لدول شمال إفريقيا و مدى مساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي فيه.
- يعد موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة كونه يشكل مدخلا استراتيجيا لتحقيق التنمية من جهة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة من النموذج التنموي الذي ينبغي تجسيده من جهة أخرى و لا يمكن تحقيق التنويع إلا عن طريق تحليل مختلف مؤشراته، بغرض ربط المشكلات بأسبابها الحقيقية و محاولة استقصاء نقاط القوة للاستفادة منها و نقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.

4. أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز و توضيح ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي و الصادرات و العمالة من خلال الإحصائيات الدولية المهتمة بالقطاع السياحي.
- توضيح مفهوم الاستثمارات السياحية و توزعها على قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا.
- تحديد الآثار الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية لقطاع السياحي.
- تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي و أهم مؤشراته.
- التطرق إلى واقع التنويع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (مصر، تونس و المغرب) من خلال الوقوف على مختلف الانجازات المحققة و آفاقها المستقبلية.

5. أسباب اختيار الموضوع

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، و هي:

- أهمية القطاع السياحة في التنويع الاقتصادي و الاتجاه نحو تقليل من الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تحقيق عوائد مالية داخل الاقتصاد الوطني.
- تسليط الضوء على كيفية تطبيق الاستثمار السياحي و مدى مساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي في دول مصر، تونس و المغرب و خلق نموذج اقتصادي رائد.
- إن الموضوع يشكل قاعدة أساسية، و فرصة سائحة للبحث ذلك لأن الاقتصاد السياحي يعد فرعا من فروع العلوم الاقتصادية التي تجلب اهتمام الأكاديميين باعتبار أن النشاط السياحي صار مصدرا مهما لجلب الثروة.
- هذا فيما خص الأسباب الموضوعية، أما السبب الذاتي يرجع إلى الميول الشخصي للبحث في المجال السياحي الذي أصبح محض اهتمام العديد من الباحثين.

6. المنهج المتبع في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في شكل يخدم موضوع الدراسة و أهدافه التي نود من خلالها الوصول إلى التحول إلى الاستثمار السياحي عنصر مهما في تحقيق التنويع الاقتصادي و منهج المقارنة بالاعتماد على مجموعة من المصادر المتنوعة، و تتمثل هذه المصادر بشكل أساسي في كتب المرجعية للموضوع، البحوث و الدراسات و الدوريات و الملتقيات المتعلقة بالسياحة، الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات المحلية و الدولية.

7. صعوبات الدراسة

من صعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد لهذا الموضوع:

- قلة و ندرة المراجع التي تعالج بدقة موضوع التنويع الاقتصادي على المستوى النظري.
- تداخل القطاع السياحي مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، و صعوبة فصله في بعض الأحيان و تحديد بياناته الإحصائية.

8. حدود الدراسة

- أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي
- الحدود المكانية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا.
- الحدود الزمانية: التطور التاريخي للسياحة، و التطرق إلى واقع الاستثمار السياحي في دول شمال إفرقيا خلال الفترة: 2010-2017.

9. الدراسات السابقة

تم إجراء العديد من الإجراءات و الدراسات و الأبحاث العلمية التي لها علاقة ببحثنا و من أهم تلك الدراسات نذكر منها:

1.9 أطروحة دكتوراه للباحث ساعد بواري بعنوان " تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي(الجزائر، تونس، و المغرب) بجامعة الحاج لخضر باتنة 2017، حيث تناول فيها الباحث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي، مفاهيم حول السياحة و مؤشرات تنمية السياحية في بلدان المغرب العربي، و بين في الفصل الثالث و الرابع واقع السياحة و الاستثمارات السياحية و الأجنبية في دول المغرب العربي، أما في الفصل الخامس تناول تقييم و مقارنة استراتيجيات تنمية قطاع السياحة في بلدان المغرب العربي، و توصل إلى تراجع الاستثمارات السياحية و لاسيما الأجنبية منها في الجزائر مقارنة بتونس و المغرب.

2.9 أطروحة دكتوراه للباحث عوينان عبد القادر بعنوان " السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " بجامعة الجزائر 3 سنة 2013، حيث تناول فيها الباحث ثلاث أبواب : فعرض لنا في الباب الأول مفاهيم عامة حول السياحة و التسويق السياحي وواقع السياحة الدولية و توزيعها في الفصل الأول أما في الفصل الثاني تحدث فيه عن واقع السياحة الجزائرية و مقارنتها مع بعض تجارب السياحة العربية الناجحة (مصر, تونس و المغرب)، و في الباب الثاني تشخيص و فحص السياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات و المعوقات في الفصل الأول أما الفصل الثاني تحديد و تشخيص العقبات و المعوقات التي حالت دون النهوض بالسياحة الجزائرية، و في الباب الثالث وضح محتوى و مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة في الفصل الأول أما الفصل الثاني عرض فيه تحليل محتوى الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2020.

3.9 رسالة ماجستير لحميد بوعميشة بعنوان دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، جامعة فرحات عباس،2012، حيث تناولت فيها الباحثة أهم المفاهيم الأساسية لسياحة و السائح و التطور التاريخي للسياحة، كما أبرزت الأهمية الاقتصادية للسياحة و أثارها على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، و البيئة، و بينت القدرات السياحية التي تتمتع بها الجزائر و مدى الاهتمام بهذا القطاع، و توصلت الباحثة أنه من أجل تجنب الآثار السلبية للتنمية السياحية على البيئة الطبيعية، علينا الابتعاد على الضغط المفرط على البيئة و مصادرها و التمسك بإعلان 1980، الذي أكد أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية و الاجتماعية أو البيئية و هذا لا يتم إلا عن طريق التنمية المحلية المستدامة الذي تعد السبيل الوحيد لصيانة البيئة الطبيعية.

10. هيكل البحث

لغرض الوصول إلى أهداف البحث و التحقق من صحة فرضيته تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار السياحي و يضم هذا الفصل مبحثين يتناول **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي للاستثمار السياحي تعرضنا فيه إلى مفهوم الاستثمار و تصنيفاته و أهميته في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني تناولنا فيه التطور التاريخي لسياحة و ذلك مفهوم السياحة و خصائصها و أسسها، أما في **المبحث الثاني** فتعرضنا إلى ماهية الاستثمار السياحي تناولنا في المطلب الأول أهداف و مجالات الاستثمار السياحي و المطلب الثاني دوافع الاستثمار السياحي و محدداته، و في المطلب الثالث تعرضنا إلى أهم آثار الاستثمار السياحي على المجال الاقتصادي و البيئي، و أهم المعوقات التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار السياحي.

الفصل الثاني ماهية التنويع الاقتصادي، و يضم هذا الفصل مبحثين **المبحث الأول** الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي تطرقنا فيه إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، أهميته ، أسسه في المطلب الأول أما المطلب الثاني فيضم أشكال التنويع الاقتصادي–أهداف و مبرراته، في حين **المبحث الثاني** يضم أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته من خلال المطلب الأول و الثاني، و في المطلب الثالث تناولنا أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي

الفصل الثالث أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا.

تناولنا فيه مبحثين، **البحث الأول** بعنوان المقومات السياحية لدول شمال إفريقيا و به مطلبين، المطلب الأول بعنوان المقومات الطبيعية و الحضارية لدول شمال إفريقيا–مصر، تونس و المغرب– أما المطلب الثاني تناولنا فيه المقومات المادية و البشرية لدول شمال إفريقيا–مصر، تونس و المغرب–

أما **المبحث الثاني** بعنوان واقع الاستثمار السياحي في دول شمال إفريقيا و به مطلبين المطلب الأول تناولنا فيه مؤشرات السياحة لدول شمال إفريقيا في حين المطلب الثاني تناولنا فيه اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي.

و خاتمة البحث التي تمثل خلاصة هذه الدراسة، تناولت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، و اقتراحات الباحثة لتطوير الاستثمار في القطاع السياحي، من خلال الاستغلال الأمثل لإمكانيات البلاد في هذا المجال، و التي لا تقل أهمية عن إمكانيات التي تحتوي عليها البلدان المتقدمة.

الفصل الأول:الإطار النظري للاستثمار السياحي

تمهيد

تتجه السياحة و صناعتها عالميا لتصبح واحدا من الصناعات الرائدة في المستقبل، و نظرا للأهمية و الخصوصية التي تلعبها في اقتصاد البلدان السياحية المتقدمة و النامية على حد سواء ، حيث توفر السياحة عائدات كبيرة من النقد الأجنبي لرفع الدخل الوطني و ميزان المدفوعات بشكل مستمر، كما توفر فرص عمل متزايدة لشرائح مختلفة من الرجال و النساء، إلى جانب جذبها لفرص جديدة للاستثمار لتنمية المناطق النائية ، و العائدات السياحية تتوزع على القطاعات الاقتصادية و الخدمية لارتباطها المباشر و الغير المباشر بالسياحة.

ناهيك أن السياحة هي رسالة سلام و استقرار عبرها تتلاقى الحضارات و الثقافات الإنسانية و توثيق العلاقات بين الدول.

و على ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار و السياحة.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار و السياحة

الاستثمار ظاهرة لطالما شكلت محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من المفكرين و المدارس الاقتصادية المختلفة، حيث يعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد أي بلد ذلك انه يمتص الأموال المدخرة و يوجهها للنشاط الاقتصادي من اجل تلبية حاجات الأفراد،

و الاستثمار في قطاع السياحة أصبح حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي و توفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني و للموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و تصنيفاته

لقد أصبح موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة و أساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية حيث أولى بعض الاقتصاديين أهمية كبيرة لعنصر الاستثمار و اعتبروه محركا أساسيا يمكنه إعطاء لاقتصاديات الدول النامية نوعا من الفعالية و القدرة التي تمكنها من رفع معدل نموها الاقتصادي و دفع عجلة التقدم و تقليص الهوة بينها و بين الدول المتقدمة.

و عليه وجب علينا التطرق إلى مفهوم الاستثمار و تصنيفاته .

1. مفهومه

يعرف الاستثمار لغة على انه "ثمر، و الثمر هو زيادة ونماء، فيستثمر يعني ينمي أو يزيد، و النماء عادة يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية، في شكل عقارات أو منقولات".[1]

أما اصطلاحا فيعرف الاستثمار على انه "هو توظيف أو تشغيل المال بقصد تحقيق النماء"، أو بتعريف آخر "الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة و هو بذلك يعتبر الزيادة في رأس المال الحقيقي للمجتمع، و الاستثمار أما أن يكون استثمارا حكوميا تموله الحكومة من فائض الميزانية، أو استثمار أجنبي و ذلك عندما توجه مدخرات الدولة إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد في دولة أجنبية أخرى".[2]

و وفقا للمفهوم الاقتصادي يعرف على انه "توظيف المنتج لرأس مال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات يؤدي إلى إنتاج سلع و خدمات تشبع الحاجة الاقتصادية للمجتمع".[3]

و في تعريف آخر يعرف الاستثمار على انه "استخدام المدخرات في تكوين استثمارات أو طاقات إنتاجية جديدة لازمة لعملية إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية أو تجديدها".

---

[1] ساعد بوراوي، **" تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص: 12.

[2] جمال عبد الناصر، **"المعجم الاقتصادي"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، دار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص: 24.

[3] دريد كامل ال شبيب، **"الاستثمار و التحليل الاستثماري"**، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص: 17.

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف الاستثمار في " هو الاستخدام الحالي للأموال بغرض الحصول على ربح مستقبلي مقابل تحمل مخاطر مهما كان شكل هذا الاستخدام".

2. أهميته

للاستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، و يمكننا أن نحدد أهميته في:

- الاستثمار هو المحرك الوحيد و الرئيسي للنمو فهو ذو بعد مستقبلي و له منفعة شبه دائمة، بالإضافة إلى أهميته في استغلال المصادر الهامة و الطاقات و القدرات الجامدة للنشاط. [1]
- زيادة الإنتاج و الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد و بالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات، و زيادة تكوين الرأسمالي.
- توفير فرص العمل و تقليل البطالة.[2]
- تحقيق عوائد مستقرة أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة.
- استمرار الدخول و زيادتها بوثيرة متصاعدة، و يمثل هذا أهم طموح للمستثمر للخروج من دورة حياة اعتيادية و رفع مستوى معيشته و قدراته الإنتاجية.

3. تصنيفاته

يمكن تصنيف الاستثمارات إلى أنواع متعدد حسب موقعها الجغرافي أو حسب مجالاتها أو حسب معيار الزمن كما يلي:

1.3 حسب موقعها الجغرافي

يمكن تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية و استثمارات خارجية.

- الاستثمارات المحلية(الداخلية)

هي تلك الاستثمارات التي تكون في السوق المحلي للبلد المعني، أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات و الأدوات المختارة. [3]

- الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية

تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، مهما كانت الأدوات المستخدمة، و تتم من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، كما ينظر للاستثمار الأجنبي على أنه الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات و المهارات التقنية و يسمح بنقل

[1] منصور زين، "**تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية**"، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 17.

[2] شقيري نوري موسى و آخرون، "**إدارة الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص: 17.

[3] إدريد كامل آل شبيب، "**الاستثمار و التحليل الاستثماري**"، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

التكنولوجيا و يوفر فرص العمل من جهة أخرى يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة السيطرة لأنه يقوم بشكل مباشر على تسيير و إدارة موجوداته تحت مظلة الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات الدولية.[1]

2.3 حسب مجالاتها

يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاتها كما يلي:

- الاستثمارات المادية(الحقيقة)

تتناول الاستثمارات المادية الموجودات الحقيقة مثل الذهب و الفضة و المعادن النفيسة و الطوابع النادرة و التحف الأثرية و اللوحات المتميزة و العقارات...الخ، و تعود هذه الاستثمارات إلى مزايا عديدة إلى أصحابها فتتيح فرص لتحوط من التقلبات الأسعار خاصة التضخم لتجنب المخاطر العديدة المتأتية من حالات عدم التأكد، و كذلك إلى فرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية و هذا بالتأكيد يزيد من فرص الربحية و يقلل من مخاطر التركز في مجال استثمار معين، الإحساس الذاتي بالرضا في الملكية الشخصية خاصة و إن ملكية الموجودات الحقيقية من حيث الكم و النوع و الفترة تخضع لإرادة أصحابها و الظروف المحيطة...الخ

- الاستثمارات المالية

و هي الاستثمارات المتعلقة بالأسهم و السندات و آذنات الخزينة و الأدوات التجارية و القبولات المصرفية و الودائع القابلة للتداول و الخيارات...الخ.

- الاستثمارات البشرية

تقوم هذه الاستثمارات على تطوير البنية الفوقية للاقتصاد و المجتمع من خلال مؤسسات عامة أو خاصة، تعاونية أو خيرية، وطنية أو أجنبية، متخصصة أو متعددة الأهداف تعمل على بناء قاعدة بشرية عريضة من ذوي المهارات و المؤهلات و الخبرات العلمية ، الثقافية، التكنولوجية، المهنية و التطبيقية المتباينة و ذلك بما يجعل القوى العاملة الموجودة قادرة على انجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفء في كافة النشاطات مع بناء مجتمع واع ي فيما يخص التصرفات الاستثمارية و التمويلية و الاستهلاكية و القرارات السياسية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية...الخ. [2]

المطلب الثاني: ماهية السياحة

السياحة كسلوك بشري و حركة سفر، ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها يصعب تحديد البداية الحقيقية لها، وان كانت قد أخذت تتبلور كمفهوم اقتصادي و ظاهرة اجتماعية مع بداية عصر النهضة في المجتمعات الأوروبية، و ذلك بحكم التحولات الزراعية و الصناعية و الحضارية التي شهدها العالم و عليه ستناول من خلال هذا المطلب التطور التاريخي للسياحة، مفهومها و أهميتها

[1] بوراوي ساعد، " **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في البلدان المغرب العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص:13.

[2] هشيار معروف،" **الاستثمارات و الأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص: 32.

1. التطور التاريخي للسياحة

يمكن حصر تطور السياحة في عدد من المراحل التالية :

1.1 السياحة في العصور القديمة

منذ نشأة الإنسان و هو يحاول التطلع إلى الأفضل فكان ينتقل من مكان إلى آخر، حيث كان السفر و التنقل جزء من حياته، و لم تكن هناك قوانين تنظم تصرفاته سوى الطبيعة فلم تكن هناك و سائل نقل سريعة، و لم يكن عنصر الوقت ذو أهمية بالنسبة إليه و بتالي لم تعرف كلمة السياحة و لم يظهر لها أي تعريف سوى أن السفر ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان. [1]

فقد كان القدامى المصريين السبق في هذا المجال، فاهتموا بإنشاء السفن و إرسال البعثات التجارية و الاستكشافية، و بظهور طرق تجارية و تحسن النقل البري و الجوي و البحري ازدادت الرغبة في التنقل مما ساعد في ذلك قيام الحضارات، فنجد الفينيقيين الذين عرفوا بحب المغامرة و الاهتمام بالنقل البحري في سبيل الحصول على المعرفة و كسب المال ، [2] و لعل أهم الرحلات السياحية في بلاد الإغريق الوفود اليونانيين القدماء و سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة التي تأتي لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي شرع تنظيمها عام 776 قبل الميلاد هذا التوافد شجع على بناء الفنادق لزوار أثينا و كان ذلك خلال القرن 14 قبل الميلاد.[3]

و تنتهي هذه الفترة بسقوط الدولة الرومانية و من أهم خصائصها :

- ظهور جيوش تهيأ الأمان للناس و بالتالي حرية الحركة.
- ظهور الأنظمة و القوانين إضافة إلى ظهور العلوم و تطور وسائل لنقل و المواصلات و خاصة السفن الشراعية.
- ظهور النقود و المعاملات و التبادل التجاري.
- ظهور الأديان و المعتقدات .[4]

2.1 السياحة في العصور الوسطى

تبدأ هذه المرحلة بسقوط الدولة الرومانية في القرن الخامس عشر و المعروف أن الإمبراطورية الرومانية آخر إمبراطورية في العصور القديمة، كانت مركز الإشعاع الفكري و الحضري و التجاري و كان لها الفضل في تطوير حركة الأسفار عبر العالم و قد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة و الحج و رحلات الدراسة حيث انفرد العرب في الفترة الممتدة من القرن الرابع عشر إلى القرن

---

[1] باشا صارة، دراجي سوهيلة،" **القطاع السياحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، 2017، ص: 3.

[2] نصر حميداتو،" **النشاط السياحي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة حاج لخضر، الوادي، 2015، ص: 3.

[3] عويناں عبد القادر،" **السياحة في الجزائر إمكانيات و معوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013، ص: 5.

[4] نعيم الطاهر، سراب الياس،" **مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشرو التوزيع، الأردن، 2001، ص: 12.

الثامن عشر بتطوير مبادئ السياحة[1]. كما نشير إلى أن السياحة الدينية أخذت أبعاد جديدة في العصور الوسطى، فكان عدد كبير من الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلات دينية إلى الأماكن المقدسة غالبا ما تبعد عن أوطانهم مسافات طويلة و الكثير منهم كتبوا و صرفا لرحلاتهم الغنية بالمعلومات و البيانات القيمة في كتب الإرشاد السياحي.[2]

كما عرفت هذه الحقبة قيام بعض المغامرين و من أشهر هذه الرحلات اكتشاف كريستوف كولومبس لأمريكا عام 1492 ثم اكتشاف الملاح البرتغالي فاسكودي كاما طريق الرجاء الصالح خلال رحلته إلى الهند في 1498 و غيرهم من المكتشفين.[3]

3.1 السياحة في العصر الحديث

يعتبر القرن العشرين بما أحدثه من ابتكارات "قرن السياحة" كما أن النصف الأخير منه يوصف "بعصر السياحة"، فرغم أن القرن شهد حربين عالميتين مدمرتين و عديد الحروب في العالم، الفيتنام حرب الكوريتين، غزوة الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، العراق، فضلا عن الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي و الرأسمالي...الخ ، إلا انه شهد تطور هائل في النشاط السياحي أو ما يعرف بالاقتصاد السياحي. [4]حيث تطورت الحركة العالمية بسبب تحقيق الاستقرار للطبقة العاملة ارتفاع مستوى الدخل للأفراد خاصة في أوروبا و أمريكا الشمالية، و كذا تطور وسائل النقل و الاتصال خاصة النقل الجوي.

كما تميزت السياحة في هذا العصر بما يلي:

- أخذت الرحلات السياحية تتجه من السياحة الفردية نحو الجماعية و اتخذت طابعا منظما يشرف عليه وكالات السفر و السياحة.
- أصبحت ظاهرة السفر و السياحة بما تحققه من مكاسب مادية كبيرة مؤشر في اقتصاديات العالم.[5]
- قيام و ظهور العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية التي تهتم بالسياحة من تنظيم و تفعيل و توعية و ترقية.
- ظهور القرى السياحية و هي منتجعات تمتلكها أو تديرها أم تشارك في إدارتها و تشغيل شركات سياحية تتولى شؤون تسويقها سياحيا على مستوى العالم و توجد مثل هذه القرى في فرنسا،

---

[1] راشدي أمنية، زيماموش زينب،" **الترويج السياحي ودوره كأسلوب فى ترقية قطاع السياحة دراسة حالة ولاية ميلة**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2018، ص: 9.

[2] عميش سميرة، " **دور إستراتيجية الترويج فى تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستويات الخدمات السياحية المتاحة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2015، ص: 29.

[3] سماعيني نسيبة،" **دور السياحة فى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فى الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014، ص: 3.

[4] نصر حميداتو،" **لنشاط السياحي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

[5] نعيم الطاهر، "**مبادئ السياحة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

ايطاليا، اليونان، مصر، المغرب، البرازيل، بالإضافة إلى العديد من الجزر كجزر هاواي و جزر البحر الكاري.[1]

2. مفهوم السياحة

إن التطرق لمفهوم السياحة يقودنا إلى التعرف بأصل الكلمة من الناحية اللغوية و الاصطلاحية من جهة، و التعرف على أهميتها من جهة أخرى، فللسياحة لغة تعني"التجوال " و عبارة(ساح الأرض) تعني ذهب و سار على وجه الأرض".

كما وردت كلمة سياحة في القران الكريم و كانت تدل على تقرب العبد من ربه بقوله تعالى : **"التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله و بشر المؤمنين "** [2] و معنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "**سياحة أمتي الصوم**" و يقول المفسرون أن السائحون هم المسافرون للجهاد أو طلب العلم،[3]

أما اصطلاحا فقد تعددت التعاريف المقدمة للسياحة باختلاف الزاوية التي ينظر منها، حيث يعرفها مؤسس البحث السياحي الباحث هونزكيز بأنها "مجموع العلاقات و الظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، و طالما لم ترتبط الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.[4]

كما عرفها المدير العام للجمعية البريطانية للسياحة و العطلات(ليكوريش) بأنها "ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يعنى باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن التي يقيمون أو يعملون بها".[5] ضف إلى ما سبق أنها عملية انتقال الإنسان من مكان لأخر لفترة زمنية بطريقة مشروعة مشروعة تحقق المتعة النفسية، أو هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق منه حاجات متزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو الروتيني و الإحساس بجمال المناظر الطبيعية و الشعور بالبهجة و المتعة في الإقامة.[6]

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ اختلاف الزاوية التي ينظر بها إلى السياحة فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اقتصادية و آخرون يرونها ظاهرة اجتماعية و إنسانية و عليه يمكن القول أن "السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب، يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يوجد

---

[1] سهام بجاوية،" **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة في تونس**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس، 2015، ص: 8-9.

[2] سورة التوبة، الآية، ص: 112.

[3] حميدة بوعموشة،" **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 17.

[4] Robert lanouar–**le tourisme international. Que sais-je !** -5éme édition –paris –presses –universitaire -1993- p10.

[5] احمد ديب احمد،" **تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء و البرمجة، جامعة ترشين، سورية، 2005، ص: 16.

[6] زيد منير سليمان،" **الاقتصاد السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، 2008، ص: 15- 16.

بصفة مؤقتة فقط في مكان إقامته، و بين الأشخاص الذين يقيمون بهذا المكان و تتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح".

3. خصائص السياحة

أصبح للسياحة خصائص تميزها عن غيرها من الأنشطة و الصناعات، حيث يمكن استنباط تلك الخصائص من استعراضنا السابق لمفهوم السياحة، و التي تتمثل فيما يلي:

- تعتبر السياحة ظاهرة انتقالية وقتية، يقوم بها عدد كبير من أفراد دول مختلفة، فتكون محل إقامتهم التي يقيمون فيها إلى أماكن أخرى داخل بلادهم أو بلاد أخرى.
- يتطلب انتقال الفرد من خلال السياحة فترة زمنية تختلف طولا أو قصرا وفقا لرغبات السائح، كما تتوقف على عوامل أخرى مثل مقدرة السائح على الإنفاق، قوانين الدولة، و تأثير عوامل الجذب السياحية و تكاليف الإقامة و المعيشة في الدول المضيفة.
- يعد السائح في الدولة المضيفة مستهلكا، تؤدي أنماطه الاستهلاكية المختلفة إلى زيادة مستوى دخل الدولة.
- تتميز السياحة كصناعة تصديرية، حيث يمثل إنفاق المستهلك الذي يأتي إلى جلب الأموال لينفقها في الدولة المضيفة، فيزيد رصيد الدولة من العملة الأجنبية.[1]
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان إلى أخر، و هي تعتبر من الصناعات القليلة التي تقوم فيها المستهلك بالحصول على منتج بنفسه، من مكان إنتاجه و عليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات النقل خارج حدوده كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة إلى تكاليف إنتاجها تكاليف نقلها.[2]

4. أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط و جعله ذو فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية و تظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

1.4 الطلب السياحي

هو رغبة المستهلك في اقتناء السلع و الخدمات، و دفع قيمتها في وقت و مكان معين، و يجب أن يكون الطلب مقرون بالقدرة على الدفع لكي يعتبر طلبا فعيا.[3]

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **"اقتصاديات السياحة"**، مقدمة في اقتصاديات السياحة، 2012، ص: 14.

[2] هشام مغربي، عزيز أمنة، **"مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص: 10.

[3] العابد سميرة، لعراف فايزة، **"صناعة السياحة في الجزائر :الواقع و السبل النهوض"**، الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر يومي 19- 20 نوفمبر 2012، ص: 4.

و من أحد التعاريف الواردة بشأن الطلب السياحي أنه "مجموع الاتجاهات و الرغبات و ردود الفعل اتجاه منطقة معينة، و طالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب و متأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية المتعلقة بحياة الإنسان مثل: الجوع و العطش، الملبس و المسكن و ما إلى ذلك، فإن الدافع إلى السفر يخضع إلى مؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في أراء الناس.[1]

كما يعرف البعض الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين إلى البلد كما يتأثر الطلب على المنتوج السياحي بنوعين من العوامل هي:

- **عوامل الدفع:** و تشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل ، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.
- **عوامل الجذب :** و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية و هنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.[2]

2.4 العرض السياحي

يعرف العرض عموما بكمية السلع و الخدمات المتواجدة في السوق و بسعر معطى ، أما العرض السياحي فيعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية أو ما يسمى بالطلب السياحي على أنه خليط من العناصر غير المتجانسة التي تأخذ المستقلة عن بعضها البعض التي تشكل العرض السياحي الوطني أو العربي و تتضمن كل ما يعرض من مغريات و وسائل جذب السياح، و من تم تنمية الحركة السياحية.

و يمكن التميز بين عرض المنتوج السياحي و عرض السلع الأخرى. هذا الأخير يتصف بالمرونة و قابليته لتغيير تبعا للأدوار و رغبات المستهلكين، أما عرض المنتوج السياحي فيتميز بمجموعة من الخصائص يمكن إدراجها على النحو التالي:

- **عدم المرونة**

يعني أن العرض السياحي غير مرن و غير قابل للتغيير لاسيما العناصر الطبيعية و الثقافية و التاريخية أما عرض السلع الأخرى فيتميز بالمرونة استجابة لمتطلبات السوق السياحي.

- **استقلالية العناصر المكونة للعرض السياحي عن بعضها**

تتميز عناصر العرض السياحي باستقلالية عناصره كل منها عن الآخر، حيث يلاحظ أن المقومات الطبيعية مستقلة عن المقومات الصناعية، و هذه الأخيرة مستقلة عن الخدمات و التسهيلات السياحية الأخرى في حين يتميز عرض السلع الأخرى بالتداخل التام بين مكوناتها المختلفة.

[1] سماعيلي نسيبة،"**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 31.
[2] حميدة بوعموشة ،"**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- **السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك**

تتميز السلعة السياحية التي تمثل العرض السياحي بأنها لا تنتقل إلى مستهلكيها، كما هو الحال في السلع المادية الملموسة و لكن المستهلكين هم الذين ينتقلون إلى مواقع تواجد السلعة في عين المكان. إضافة إلى الخصائص السابقة الذكر التي تميز العرض و الطلب السياحي يتأثر بأسعار السلع و الخدمات السياحية، فبارتفاع أسعارها يرتفع العرض السياحي، طالما أن هذا الارتفاع في الأسعار يشكل حافزا لدى المستثمرين في مجال السياحة لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية، و بانخفاضها يتقلص العرض السياحي لعدم إقبال أصحاب الأموال على الاستثمار في هذا النشاط لقلة مردود يته، و هكذا يلاحظ أن العلاقة طردية بين الأسعار و العرض السياحي.[1]

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي العنصر الحيوي و الفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أن الزيادة في الاستثمارات المباشرة في أصول المشروعات السياحية سوف يؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل الفردي و الوطني و ذلك من خلال الاستثمار و هذا الأخير يساهم في جلب رؤوس الأموال الأجنبية و المحلية و تأهيل اليد العاملة الفنية مما يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية و التوسع في المناطق السياحية.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار السياحي- أهدافه و مجالاته

لقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة، و قد سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي، بمزاياه الإيجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و البيئية و صارت السياحة ذات أثر فعال في دعم الاقتصاد العالمي و تنشيط حركة الاستثمارات.

1. مفهوم الاستثمار السياحي

هناك عدة تعاريف حول الاستثمار السياحي تتمثل أهمها في:

الاستثمار السياحي يمثل"القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي و إعداد رأس المال البشري في مجال الصناعة السياحية، من أجل زيادة و تحسين طاقاتها الإنتاجية و التشغيلية و تقديم أفضل الخدمات السياحية بما يساهم في تحقيق تنويع اقتصادي و من ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي".[2]

كما يعرف أيضا على أنه "سلسلة من المصروفات على المشروعات السياحية، تعقبها سلسلة من الإيرادات في فترات زمنية متعاقبة، أي هو تأجيل لعوائد و منافع فورية لكي تتحقق من هذه

[1] سماعيني نسيبة،"**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص: 35.
[2] فاطمة فرح سعد،"**الاستثمار السياحي و دوره في تعزيز التنمية السياحية**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد19، ص: 15.

المشروعات في المستقبل بصورة مرضية تتم بالتنظيم و تعظيم النتائج، بتخصيص جانب من الموارد المتاحة في استخدامات معينة".[1]

و في تعريف آخر هو "عملية استخدام و توجيه رؤوس الأموال لخلق أو تثمين منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة و تحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة".[2]

2. أهداف الاستثمار السياحي

تسعى الاستثمارات السياحية إلى تحقيق العديد من الأهداف يمكن تلخيصها في الجدول التالي الذي يوضح أهداف الاستثمار السياحي اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا:

جدول رقم01: يوضح أهداف الاستثمار السياحي.

المجال	الهـدف
الأهداف اقتصادية	تتجلى الأهداف الاقتصادية للاستثمارات السياحية في ما يلي : • توفير رأس المال اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي و زيادة الطاقة الإنتاجية في أي دولة من الدول. • خلق مشروعات تنموية تؤمن عوائد اقتصادية للبلد و تنشيط الدورة الاقتصادية ، تنمية و تأهيل مناطق ج ذب السياحي بهدف زيادة العائدات السياحية التي تساهم في زيادة الدخل القومي و تحسين ميزان المدفوعات.
الأهداف السياسية	تتمثل الأهداف السياسية للمشاريع الاستثمارية السياحية: • رفع مكانة الدولة سياسيا من خلال زيادة القدرة الأمنية و أداء النظ ام السياسي بشكل قوي. • تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول و المنضمات الأخرى. • تغيير سلوك الأفراد و انضمامهم في المنظمات و المشروعات، تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد امن الوطن.[3]
الأهداف الاجتماعية	تهدف الاستثمارات السياحية اجتماعيا إلى تحقيق ما يلي: • تطوير البنية التحتية والتوفير مناصب الشغل للحد من البطالة. • سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين أقاليم الدولة المتطورة و غير المتطورة من خلال الحد من الهجرة الداخلية و هذا عن طريق تطوير مناطق الجذب السياحي.[4]

من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

[1] مصطفى أحمد السيد مكاوي، **" الاستثمار السياحى فى مصر و الدول العربية"**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ابوظبي، 2014، ص: 13.

[2] بوزاهر نسرين، **" تمويل الاستثمار السياحى فى الجزائر"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص: 31.

[1] سعيداني راشد،"**أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد02، 2017، ص: 07.

[2] نوعقلين بديعة،"**الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**"، رسالة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2006، ص: 42.

3. مجالات الاستثمار السياحي و خصائصه

هناك العديد من مجالات الاستثمار السياحي تهدف كلها إلى خدمة السائح و تحقيق الرفاهية المنشودة له بداية من اختياره لوجهته السياحية إلى قدومه إلى البلد المستضيف،و من ثم إقامته و كل الخدمات المرافقة لخدمات الإقامة و كذلك النقل من تأجير السيارات و الحافلات إلى الوكالات التي يقوم بجولات من اجل تحقيق ما ينشده السائح، فيكون استثمار كذلك في المنتج السياحي كإنشاء المدن الترفيهية، و القيام بالمهرجانات الثقافية و ترميم المزارات الدينية دون أن ننسى خدمات الاتصالات و من أهم الاستثمارات هو الاستثمار في الموارد البشرية التي تخص قطاع السياحة و مالها من تأثير مباشر على الخدمات المقدمة للسياح،و سنحاول شرح مجالات الاستثمار السياحي كل على حدا كالتالي:

1.3 الاستثمار في الشركات السياحية

إن للشركات السياحية دور كبير في تطوير السياحة فهي المسؤولة عن عرض المنتج السياحي و تقديمه للسياح فهي تقوم بطبع المنشورات الإعلانية و تقوم بإعداد و تنظيم البرامج السياحية و الرحلات الشاملة و القيام بالحجوزات للرحلة السياحية، حيث تقوم بكل ما يتعلق بالرحلة السياحية بداية بالإعلان و الترويج، عمل البحوث و الدراسات التي تخص الطلب و العرض السياحي، و عليه فإن الشركات السياحية لها دور كبير في قطاع السياحة عموما من خلال تنشيطها و تطويرها و تعود على المستثمر بالربح.

إن الهدف الرئيسي للشركات السياحية هو إيصال المنتج السياحي للمستهلكين حيث أن هذه الشركات مسؤولة عن سلسلة التوزيع.[1]

2.3 الاستثمار في خدمات الإقامة

إن خدمات الإقامة تعد من أهم الخدمات التي تقدم للسائح حيث أن لها أهمية كبيرة في القطاع السياحي، فالسائح يقضي وقتا كبيرا في الفندق بالإضافة إلى أن 40% من دخل السائح ينفق على خدمات الإقامة و عليه فإن من المهم لكل دولة تريد تنمية قطاعها السياحي أن تقوم بتشجيع الاستثمارات في هذه الخدمة من بناء الفنادق و الخدمات المرافقة لها، و يعتبر الفندق ذلك المكان الذي يحصل فيه المقيم أو السائح أو العميل على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله و لكن نظير أجر متفق عليه مسبقا.[2]

[1] تركي العربي، "**واقع الاستثمار السياحي- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص: 43.

[2] عبد الكريم حافظ، "**الإدارة الفندقية والسياحية**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2006، ص: 21.

3.3 الاستثمار في النقل و الاتصال

إن خدمات النقل و الاتصال من أهم الخدمات التي ينبغي توفرها في المناطق السياحية لتسهيل حركة السياح و تواصلهم مع عائلاتهم، و يتطلب تشييد الطرق و توفير سيارات النقل للسياح و كذلك بناء المطارات و توفير خطوط النقل بين بلاد السائح و الدولة المضيفة، بالإضافة إلى توفير شبكة الهاتف النقال خاصة في المناطق الصحراوية التي يزورها السياح و كذلك توفير خدمات الانترنيت بتدفق جيد و هذا من أجل توفير كل الظروف لمتعة السائح.[1]

يمكن تلخيص مجالات الاستثمار السياحي من خلال الشكل:

شكل رقم1: مجالات الاستثمار السياحي

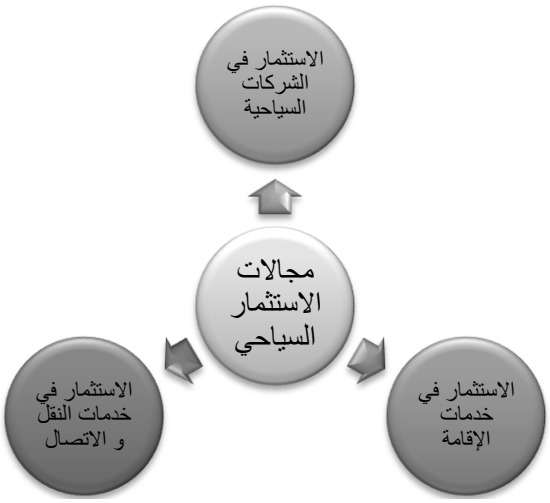

من إعداد الطالبات بناءا على:

[1] تركي العربي، "**واقع الاستثمار السياحي- دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص: 43.

[2] عبد الكريم حافظ، "**الإدارة الفندقية والسياحية**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2006، ص: 21.

[3] زوين الصادق،" **الاستثمار السياحي و دوره في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة تجارب دولية**"، الملتقي الدولي العلمي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة- واقع ومأمول- يومي30،31 أكتوبر2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ص: 8- 9.

المطلب الثاني: دوافع الاستثمار السياحي و محدداته

1. دوافع الاستثمار السياحي

تجتمع العديد من الدوافع و الأسباب الاستثمار في مجال السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل و تنويع مصادره و تقليل عجز ميزان المدفوعات و من بين هذه الدوافع التي تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي:

[1] زوين الصادق،" **الاستثمار السياحي و دوره في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة تجارب دولية**"، الملتقي الدولي العلمي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة- واقع ومأمول- يومي30،31 أكتوبر2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، ص: 8-9.

- **التنمية الاقتصادية و التقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية**

يشكل الاستثمار بشكل عام دعامة الاقتصاد و نجد أن الاستثمارات السياحية تظهر آثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية، إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها و ما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة و الاتجاه لتقليل من استخدام المواد الخام، كما أن الكثير من الاستثمارات في الصناعات قد يزيد التبعية إلى الدول الصناعية لصعوبة نقل التكنولوجيا، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت الدول تتمتع بمقومات و عناصر جلب سياحي عديدة مغرية و دائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجيا منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال و المشاريع كالصناعات التقليدية و الحرف مما يحافظ على تراث البلد و يعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية مما يضفي عليها ميزة نسبية. [1]

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في قطاع السياحي فذلك حتما سيؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي و الاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن توزيع المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدول و بالذات الأقاليم ذات مستويات التنموية المنخفضة سيعمل على تنميتها و تطويرها، من خلال خلق فرص عمل جديدة و تحسين مستوى المعيشة لسكان فيها مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة و غير المتطورة داخل الدولة.

- **صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى**

يكون معدل التغير في السوق بدرجة أقل مما يقلل من درجة وحدة المنافسة مقارنة مع القطاعات الأخرى التي يعتمد فيها على التكنولوجيا العالية و هذا ما يلائم أوضاع الدول النامية، و صناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي أساسها العمل الإنساني حيث لا تعتمد على التكنولوجيا قدر ما تعتمد على التسويق و الترويج للخدمات، كما أن التوسع في الطلب السياحي و حجم السياحة الدولية و الداخلية يؤدي لتغيير مماثل في نوعية و أبعاد مختلف منشآت و خدمات صناعة السياحة سواء في الخدمة نفسها أو في قيمة الاستثمار و حجمه.

لهذا تعد عملية الترويج لعناصر الطلب السياحي و توفير مناخ الاستثمار و التسهيلات الأساس الأول للانتقال إلى مرحلة الترويج لصناعة السياحة المتاحة بأكملها في البلد نظرا لأنها صناعة مركبة تتطلب استثمارات و خبرات و إعانات. [2]

---

[1] نبيل الروبي، **"اقتصاديات السياحة"**، مؤسسة الثقافة، الجامعة الإسكندرية، 1991، ص: 26.

[2] عيشاوي وهيبة، عبد الرزاق فارح، **"دور الاستثمار في ترقية قطاع السياحي في الجزائر"**، ملتقى العلمي الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية- واقع و مأمول- يومي30-31 أكتوبر2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

2. محددات نمو الاستثمار السياحي

هناك كثير من القيود التي تحدد الاستثمار السياحي المزعم قيامه، و شروط تنفيذها و نمو هذا الاستثمار مستقبلا من حيث حجمه و طبيعته و مصدر تمويله و تأثيره المكاني، كما للتسهيلات و الضمانات الموضوعة أثر على هذا الاستثمار السياحي قد ترفع بنموه أو تأخره.

- **طبيعة و مصدر الاستثمارات و موقع البلد الجغرافي**

إن قرب البلد من الأسواق التي تلعب دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية له دور كبير على حجم التدفق السياحي لاعتبار توفير الوقت و انخفاض التكلفة فضلا عن تنوع وسائل المواصلات، خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برنامج المجموعات السياحية إضافة إلى تمتع السوق السياحي بمقومات السياحة يعد سببا واضحا لنمو الاستثمار السياحي، إلا أن تلك الأنشطة السياحية تتطلب موارد مالية معتبرة لإنشاء المرافق الأساسية التي تخدم السياحة، ترافق البنية التحتية و الخدمات العامة التي عادة ما تتطلب قروض طويلة الأجل للدول النامية، ذلك حتى يعطي فرصة لأنشطة المستثمرين المحليين مع بقاء الأرباح في السوق الدول المستقبلة للسياح بإعادة استثمارها من خلال التمويل في قطاعها السياحي و التي تحفز معها مزيدا من الأنشطة السياحية في اقتصاديات تلك الدول.[1]

- **تسهيلات السياحة**

إن توفر شبكة طرق جيدة و وسائل اتصال و خدمات معا له و استتاب الأمن و تسهيلات الإقامة و توفر السلع، كل ذلك من شانه استيعاب المزيد من السياح و قيام المزيد من الاستثمارات السياحية المحلية و الأجنبية، و هنا تلعب المنافسة الدور الكبير خاصة على المستوى الإقليمي من حيث التكلفة و السعر ، خصوصا قبل السلاسل السياحية التي تشكل دعامة حركة السياحة الخارجية للعديد من الدول.

- **حواجز و الإعفاءات المقدمة**

يجب أن تستهدف سياسات و قوانين تشجيع الاستثمار في الدول النامية لتحفيز القطاع الخاص، و اجتذاب المزيد من الاستثمارات لتهيئة البنية الاستثمارية الملائمة، و لتلك الحوافز عدة أوجه:

الإعانات

إما أن تكون في شكل نقدي، و هي مبالغ نقدية تشكل جزء من تكاليف استثمار المشروع تقدمها الحكومة كمساعدة للمستثمرين للقيام بمشروعات سياحية في مناطق تهدف الحكومة إلى تنميتها، و التنوع الآخر يظهر في إعانات عينية مثل تقديم الأراضي دون مقابل أو بأسعار منخفضة أو حق الانتفاع بها لمدة معينة و بشروط مقبولة.

القروض طويلة الأجل و بأسعار فائدة منخفضة

لها أهمية خاصة في الدول النامية لأن الاستثمارات السياحية تتطلب تكاليف ليست بالقليلة،

[1] أحمد علاش، زهية قرامطية،"**واقع الاستثمار السياحي في الجزائر- دراسة حالة البليدة**"، الملتقى الدولي الثالث حول السياحة الالكترونية رهان التنمية المستديمة، يومي 24 و25 افريل، جامعة البليدة، 2012، ص: 225.

و تمنح تلك القروض من خلال مؤسسات حكومية متخصصة في الإقراض إضافة إلى العديد من البنوك الاستثمارية و التجارية.

الإعفاء الضريبي و الجمركي

قد تجد إعفاءات ضريبية كاملة كما تقوم دول نامية عديدة بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من التجهيزات التي تحتاجها المرافق السياحية و الفندقية خاصة.[1]

3. مقومات الاستثمار السياحي

إن مناخ الاستثمار السياحي يرتبط بصورة رئيسة بتوفر المقومات و الإمكانات السياحية، التي تعدّ محوراً أساسياً داعماً لاجتذاب رؤوس الأموال و استثمارها في مجالات القطاع السياحي المختلفة، وهناك الكثير من مقومات الاستثمار السياحي يمكن إجمالها في الآتي[2]:

1.3 موارد الثقافي التراث

تمثل موارد السياحة الثقافية التي تعرف بالثروة السياحية الثقافية جذباً سياحياً للكثير من السياح و الزوار، وتتجسد هذه الموارد في الآتي:

- المواقع الأثرية.
- المباني و المدن.
- التراث العمراني و العمارة التقليدية.
- التراث الشعبي (العادات و التقاليد و المعتقدات و الفنون و الآداب).

2.3 موارد التراث الطبيعي

تمثل السياحة التي تعتمد على مقومات الموارد الطبيعية واحدة من أسرع القطاعات نمواً في الكثير من بلدان العالم النامية، و نظراً لوجود اتجاهات تنموية يمكن من خلالها الانتفاع بموارد البيئة الطبيعية مع المحافظة عليها، تأتي أهمية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من خلال مبادئ التنمية السياحية المستدامة، التي تحقق الاستفادة من عناصر التراث الطبيعي و صونها و حمايتها للأجيال الحاضرة مع مراعاة استحقاقات أجيال المستقبل من هذه الموارد، و لكي تكون السياحة ملائمة للظروف المتغيرة و رشيدة في استخدامها للبيئة فإن من الضروري بمكان ربط أساليب التنمية السياحية بالمعايير البيئية في إطار الاستثمار طويل الأجل. و تتمثل موارد التراث الطبيعي في الآتي:

- المواقع الطبوغرافية، التي تشمل الأودية و الجبال و الصحارى و العيون المائية.
- مواقع البيئة الصناعية، و تشمل المزارع و الحدائق و الآبار.

[1] منال عبد المنعم، "**مبادئ السياحة و تشريعاتها**"، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر، 2000، ص: 26.

[2] الزهراني عبد الناصر بن عبد الرحمن و كباشي حسين، "**الاستثمار في محافظ العلا**"، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة و الآثار، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، 2008، ص: 21.

المطلب الثالث: آثار و عوائق الاستثمار السياحي

أصبحت السياحة الصناعة التصديرية الأولى في العالم في نهاية هذا القرن، لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية و القضاء على البطالة، و كونها مصدر مميز لجلب العملة الصعبة و تحسين ميزان مدفوعات...الخ إلا أن بعض الدول لم تصل إلى تحقيق ذلك نتيجة عوائق متعلقة بالاقتصاد أو بالدولة نفسها على ضوء هذا سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى آثار الاستثمار السياحي و أهم العوائق التي تواجهه.

1. آثار الاستثمار السياحي

يمكن تقسيم آثار الاستثمار السياحي إلى أثار اقتصادية، بيئية، سياسية و اجتماعية حيث يتم الفصل بين ايجابياتها و سلبياتها في النقاط التالية:

1.1 الآثار الاقتصادية

لعل أهم تأثيرات الاستثمار السياحي تستهدف الجانب الاقتصادي إلا أنها قد تكون بشكل ايجابي أو بشكل سلبي.

- **الآثار الايجابية**

و تتمثل فيما يلي:

- توظيف اليد العاملة العاطلة عن العمل في الدولة.
- زيادة و تنمية الناتج القومي الإجمالي للدولة، تحسين و زيادة الدخل القومي الإجمالي للدولة.[1]
- زيادة إيرادات الحكومة في الضرائب و الرسوم و ما ينجم عنه من تطوير في المنتجات المحلية و من خلال تطوير خدمات تحتية و دعم الاقتصاد بشكل عام.
- دعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة و الصناعة و الخدمات و ذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية و الصناعية و كذلك يزداد الطلب على المنش آت النوم و المرافق الخدمات المختلفة فينشط قطاع الإنشاءات.
- تطوير خدمات النقل و خدمات البنية التحتية الأخرى من اجل تلبية حاجات قطاع السياحة، و هذه الخدمات لا تقتصر الاستفادة منها على السياح بل تتعدى إلى السكان المحليين.[2]
- دعم ميزان المدفوعات من خلال ضمان دخلا مستقرا نسبيا للبلدان فنسبة العملات الصعبة بالنسبة للدول المضيفة تتضاعف في حالة الحصول على أي طلب سياحي إضافي.[3]

[1] سهام بجاوية،" **التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس**"، مرجع سبق ذكره، ص: 109.
[2] سليم محمد خنفر،علاء حسين الرابي،" **صناعة الفنادق**"، الطبعة الأولى، دار الحرير للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص: 147.
[3] عادل عبد الله العنزي، حميد عبد النبي الطائي،" **التسويق في إدارة الضيافة و السياحة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص: 135.

- **الآثار السلبية**

يفتقد المجتمع المحلي الفوائد الاقتصادية لسياحة إذا كانت المرافق السياحية مملوكة من قبل غرباء إذا كان معظم المرافق السياحية مملوكة و مدارا من قبل شرائح سكانية معينة تتمتع بمعظم الفوائد الاقتصادية إما باقي المجتمع المحلي فلا يحصل على نسبة قليلة من الفوائد ، كما يعمل تركيز النشاطات السياحية في مكان واحد أو عدة أماكن أو الإقليم على قلق و تشتت اقتصادي.[1]

2.1 الآثار البيئية

تنقسم الآثار البيئية إلى أثار ايجابية و أخرى سلبية

- **الآثار الايجابية**

و تتمثل أهمها فيما يلي:

- خلق حالة من الوعي السياحي البيئي على مختلف المستويات بحيث قامت الدولة بسن قوانين المحافظة على المرافق الأثرية و حمايتها و صيانتها.
- الممارسة الفضلى هي أساس السياحة الخضراء، و يقصد بها إنتاج كل من شانه تكيف صناعة السياحية مع متغيرات و ضغوط السوق لتقديم أفضل منتج سياحي ممكن بإتباع نظام متكامل يشمل على إدارة البيئة كجزء لا يتجزأ من العمليات التي تقوم بها مؤسسات السياحة.[2]
- شهادة الفنادق الخضراء التي تعمل على ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء باستخدام تجهيزات و معدات فندقية حديثة صديقة للبيئة.[3]

- **الآثار السلبية**

إن الاندفاع الكبير لتطوير المواقع السياحية يؤثر سلبا على البيئة من خلال ما يلي:

- تخريب البيئة

لعل أكثر الآثار السلبية للاستثمار السياحي على البيئة وضوحا هي تلك المتعلقة بفقدان أو تخريب البيئة الطبيعية حيث يعتبر البحر الأبيض المتوسط مثالا حيا على تأثير إنشاء الفنادق بكثافة بالشواطئ، إذ يتفرع عنها منضرها الطبيعي و تتدهور المواقع التاريخي القريبة و الثروات الطبيعية، فحسب دراسات الأمم المتحدة عن البيئة تبين أن حوالي ثلاثة أرباع من رمال شواطئ المتوسط في ايطاليا اختفت بسبب بناء المنتجعات، أو التعرية التي يسببها تنظيف الأرض للتنمية.

- التلوث

اثر سلبي آخر للاستثمار السياحي هو التلوث فالنقل هو المصدر الأساسي لتلوث الهواء و استخدام المبيدات و الأسمدة في المنتجات الطبيعية هو السبب الرئيسي لتلوث المياه.

---

[1] سليم محمد خنفر و آخرون،" **صناعة الفنادق**"، مرجع سبق ذكره، ص: 148.
[2] عادل عبد الله العنزي،" **التسويق في إدارة الضيافة و السياحة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 132.
[3] نعيم الطاهر، " **مبادئ السياحة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

– العديد من الأنشطة السياحية

مثل استخدام القوارب و التزلج و امشي...الخ يمكن أن تكون لها أثار سلبية على البيئة الطبيعية فالكثافة العددية يمكن أن تؤدي إلى تعرية الممرات و تفتيت الأبنية التاريخية فقبر "توت عنخ امو ن" في مصر يعاني من تخريب بسبب نمو الفطريات الناتجة عن الرطوبة، الغبار، و البكتيريا التي حضرت مع 5000 زائر يوميا إما كثافة القوارب فيمكن أن يخرب الشواطئ و إطعام الحيوانات البرية يؤدي إلى تدهور صحتها أو تحويل سلوكاتها إلى عدوانية.[1]

كما يحدث في بعض الأحيان ارتفاع أثمان الأرض بسبب السياحة يؤدي إلى التنافس مع بعض الأراضي الزراعية، هذا يؤدي إلى انخفاض مساحاتها الخضراء و المزروعة، علاوة على قلة المنتجات الزراعية.[2]

3.1 الآثار السياسية

تعتبر مجمل تأثيرات الصناعة السياحة على الجانب السياسي هي أثار ايجابية و المتمثلة في:

– يقول الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة السابق أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل يجب اعتبارها عنصرا مهما في تواصل المجتمع الدولي، تضامن الأسرة الدولية.
– السياحة تعزز فرص السلام و التفاهم من حيث تأثيرها في تعزيز سبل التواصل الإنساني و تعميق إنساني واسع و تفاعل حضري و ثقافي عميق.
– تحقيق التفاهم و التجاوب و التلاحم بين الشعوب المختلفة على الرغم من جنسياتهم المختلفة و مذاهبهم الاقتصادية و السياسية المتعددة.[3]

2. معوقات الاستثمار السياحي

هناك من المعوقات التي تحد من إقبال القطاع الخاص واندفاعه إلى استثمار في مواقع التراث الثقافي و الطبيعي و موارده في مجال الخدمات و التسهيلات السياحية مما يطلب تضافر الجهود للحد من تأثير تلك المعوقات على الاستثمار و فوائده متعددة حتى تصبح بيئة الاستثمار بيئة جذابة، و إجمالا تتمثل تلك المعوقات في:

– الافتقار إلى تخطيط السياحي السليم، و تهيئة المواقع الثقافية و الطبيعية و تنميتها و تطويرها و من ثم عرضها للمستثمرين في القطاع الخاص.
– قلة دراسات الجدوى الاقتصادية عن جدوى الاستثمارات في مجال قطاع السياحة، مما أدى إلى تأخر جذب المستثمرين الوطنيين.
– قلة الخيارات الوطنية لدى الشركات الوطنية و القطاع الخاص في مجال الاستثمار في مواقع التراث الثقافي الطبيعي.

[1] طيبي محمد أمين، "**الضوابط القانونية للاستثمار السياحي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
[2] مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ،"**اقتصاديات السفر و السياحة**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص: 208.
[3] نعيم الطاهر،"**مبادئ السياحة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

- نقص في مجال البنية التحتية، ممثلا التسهيلات السياحية الأولية و التسهيلات السياحية المساندة.
- ندرة التمويل الاستثمار السياحي في كثير من دول العالم فعدم توفر رأس المال يقف عائقا أساسيا للاستثمار في القطاع السياحي حيث تفتقر كثير من دول العالم خاصة النامية منها، لوجود قنوات مناسبة للتوصيل المشروعات التنموية في مجال القطاع السياحي.[1]
- عدم الاستقرار الاقتصادي، و عدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار، و عدم وجود إستراتيجية واضحة لبرامج الخصخصة و التوطين المتعلقة بالاستثمارات السياحية، و محدودية توفير التمويل المحلي اللازم في معظم الدول العربية، و عدم استقرار نظام الصرف أو تشوهها في كثير من الدول العربية و ما يترتب عنه من ضعف قدرة المشروع الاستثمار السياحي على التنبؤ بالتدفقات النقدية.
- ضعف اشتراك المجتمعات المحلية خاصة النائية منها في عمليات الاستثمار السياحي التي تتم في المباني و المواقع التراثية و التاريخية الموجودة في هذه التجمعات، و عدم وجود وعي سياحي بأهمية الموروثات الثقافية و الاجتماعية للبلد الضعيف و الافتقار إلى مشاركة القطاع الخاص في عمليات صنع القرار الاستثماري.
- عدم الاستقرار الأمني الناتج عن الاضطرابات الاجتماعية و السياسية و الخلافات الحدودية و الخلافات السياسية الطارئة بين الدول.[2]
- عدم إقدام المستثمرين في مجال السياحة بسبب عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب و الملائم، و كذا كون القيمة المالية للمشاريع الكبيرة و بطيئة الاسترجاع و نقص الاحترافية لحاملي المشاريع السياحة و كذلك غياب مرافق جواريه فعالة لحاملي المشاريع الاستثمارية في مجال السياحة.[3]

[1] عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهاني و كباشي حسين،"**الاستثمار السياحي في محافظة العلا**"، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 24.
[2] مصطفى احمد السيد مكاوي،"**الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 30-31.
[3] بن زعرور شكري، باطو رشيد،"**السياحة و النمو الاقتصادي في الجزائر**"، الأدلة من تكامل المشترك و تحليل السببية، 2016، ص: 12.

خلاصة الفصل

في ختام توصلنا إلى أن السياحة أصبحت تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي حيث كانت عبارة عن نشاط يعني تنّقل الأفراد من مكان لآخر للبحث عن الراحة النفسية و الالتقاط العلم و المعرفة أو الترفيه، و أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في تحقيق التنمية سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية و بعبارة أخرى المساهمة في التنمية المستدامة و يتجّلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية المتمثلة في خلق فرص الاستثمار.

كما توصلنا إلى أن الاستثمار السياحي تم تشجيعه و الاهتمام به لأنه يساهم في تطوير السياحة باعتباره العنصر الحيوي و الفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة و أن أي زيادة أولية في الاستثمارات المباشرة في أصول المشروعات السياحية، سوف تؤدي إلى زيادات مضاعفة في الدخل الفردي و الوطني من خلال هذا الاستثمار توصلنا إلى:

- اهتمام الدول بزيادة الاستثمارات محليا و دوليا لكونها البديل الفعال لتنويع مصادر الدخل.
- مساهمة الاستثمار السياحي في خلق فرص العمل.
- مساهمة الاستثمار السياحي في زيادة المداخيل.
- تنشيط الأرباح من جراء العمل الفندقي، الوكالات السياحية و الأسواق.
- تنشيط السياحة الترفيهية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد أهم المحاور المطروحة في الساحة العالمية مؤخرا و ذلك باعتباره الملجأ أمام الأزمات الاقتصادية و المالية، و كذلك بهدف تقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد بل توسيع فرص الاستثمار في عدة أنشطة اقتصادية، خاصة لدى الدول النامية التي تعتمد بشكل رئيسي في نشاطاتها الاقتصادية على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بهذه الدول بالبحث عن إستراتيجية جديدة لتنويع قاعدتها الإنتاجية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج.

فالتنويع الاقتصادي يساهم في تفعيل النمو الاقتصادي و تحقيق أهداف التنمية و تعزيز الاستثمارات و زيادة الصادرات.

على ضوء ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي والاستثمار السياحي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يحتل التنويع الاقتصادي مكانة كبيرة بعدما أدركت معظم الدول خاصة النفطية منها أن اعتمادها على مصادر دخل وحيدة يجعل من اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية هذا ما يجعلها تبحث عن تنويع اقتصادياتها و ذلك نظرا لتقلب أسعار النفط. فالتنويع الاقتصادي يلعب دورا هاما و رئيسيا في استدامة عمليات التنمية الاقتصادية و زيادة الصادرات لا سيما الدول التي تتمتع بالموارد الطبيعية و لا تزال تعتمد على إيرادات النفط و له دور كبير في زيادة إنتاجية العوامل و يسمح بتحقيق التكافؤ في الاستثمار لدى جميع القطاعات بالتساوي من ناحية الاستخدامات خاصة و التشغيل.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

1. تعريف التنويع الاقتصادي

تعددت تعاريف التنويع الاقتصادي و اختلفت حسب الزاوية و الرؤية التي تحددها المصالح المتأتية من ورائه لذلك نجد:

التنويع الاقتصادي هو "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، و رفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، و بمعنى آخر، يمكن أن يشير التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية".[1]

هناك تعريف آخر لتنويع الاقتصادي بأنه "يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع و بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال و تصدير الموارد الطبيعية الخام، و توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية و الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد".[2]

هناك من يعرف التنويع الاقتصادي، بأنه "هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي و جزء أساس من تنويع هياكل الإنتاج، و بالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات. و يعرف بأنه توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة و ذلك لتقليل من مخاطر إفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات".[3]

---

[1] سويح، جمال بن طيرش، عطاء الله ،"**تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE (المركز الجامعي ميلة)، مجلد 02، عدد 01،2017، ص: 218.

[2] السبتي وسيلة، صحراوي محمد تاج الدين، **"الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي"**، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 34، جامعة بسكرة، ص: 436.

[3] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح، **"استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر عن ضوء التجارب الدولية"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد7، 2018، ص: 331- 332.

مما سبق يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على انه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، و يمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة. و يعرف أيضا بأنه توزيع الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة و ذلك للتقليل من مخاطر الإفراط في الاعتماد على واحد أو عدد قليل جدا من القطاعات.

للتنويع الاقتصادي جملة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:[1]

- التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية.
- عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل.
- عملية نسبية لتحويل الاقتصاد الوطني.
- عملية تراكمية لزيادة مساهمات الاقتصادية في الناتج المحلي و الإنتاجية.
- عملية مرادفة للتنمية و التنمية المستدامة.

2. أهمية التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة إلى تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالية و يساعد على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوجب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص و عليه فإن أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في:

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبتَرول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة.
- تحسن و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و للنقد الأجنبي و لعائدات الميزانية العامة، و رفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي و تشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات و زيادة الصادرات و التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع.[2]

[1] زرموت خالد، **"التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة"**، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية، العدد03، 2017، ص: 1186.

[2] نور الدين شارف، **"فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع للاحلال الواردات"**، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد1، ص: 36.

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية و المستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي.[1]
- زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي.[2]
- تقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في عدد قليل منها، و يزيد من العائدات و يضمن استقرارها.
- تخفيض المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي، حيث أن التنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق عدة مزايا من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على إنتاج منتج واحد أو على عدد محدود و قليل من المنتجات أو ارتكازه على قطاع واحد أو على عدد محدود من القطاعات.
- زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز القطاع الخاص.
- تنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية و تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية و نباتية.
- تطوير قطاع الخدمات العامة.
- خوصصة بعض الصناعات و المؤسسات الإنتاجية و الخدمية.[3]

3. أسس التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي شروط و قواعد أساسية يمكن صياغتها في قاعدتين هما:[4]

القاعدة 01: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو النشاط الاقتصادي.

القاعدة 02: قاعدة الموارد و تنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية و البشرية و التقنية التي يمكنها من تحقيق مستوى التنويع الفاعل و الحقيقي.

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي– أهدافه و مبرراته

1. أشكال التنويع الاقتصادي

يتم التمييز بين ستة أنواع للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها و هي:

---

[1] حامد عبد الحسن الحبوري، **"التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية"**، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية"، من خلال الموقع: http:// burathanews. com/arabic/studies/303541، تاريخ الاطلاع عليه: 22- 02- 2019، على الساعة: 14:07.

[2] الاسكوا، **"التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة لنفط، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة"**، نيويورك،2001، ص: 17.

[3] نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد، **"متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر"**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، ص: 46.

[4] أوكيل حميدة، **"دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016، ص: 149.

- **التنويع العمودي (الرأسي)**

يطلق عليه توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة، الصناعة، الخدمات، أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم و السندات.

- **التنويع الأفقي**

يطلق عليه توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول.[1]

- **التنويع الجانبي**

هو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية و تستهدف أسواقا جديدة.

- **التنويع الشامل**

هو الذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية و في نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة.

- **التنويع الجغرافي**

يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات) و التكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

- **التنويع المالي**

هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية و التي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة، و يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية و يخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[2]

هناك من يقسم التنويع الاقتصادي إلى:[3]

- **تنويع الهيكلي الإنتاجي(الصناعي)**

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية و هو يطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على المواد المنحصرة في الإنتاج و تصدير المنتجات الأولية، و بشكل خاص بهدف التهيؤ لدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، و بالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية و بالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، **"سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية"**، على الموقع التالي:
http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx تم الإطلاع عليه بتاريخ: 12- 03- 2019، على الساعة: 9:00

[2] نور الدين شارف، **"فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع للاحلال الواردات"**، مرجع سابق، ص: 37.

[3] السبتي وسيلة، صحراوي محمد تاج الدين، **"الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي"**، مرجع سابق، ص: 437.

- **تنـويع الأسواق**

يحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحد أو عدد قليل جدا من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عرضا عن ذلك وجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى و علاوة على ذلك، هناك وفرات خارجية يمكن حينها من خلال الوصول إلى الأسواق جديدة بمنتجات جديدة و التي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية على سبيل المثال المهارات، التكنولوجيا و إنشاء قنوات تسويق التي تحتاج لفتح منافذ تصدير محتملة كما تحتاج المهارات المتخصصة و المؤسسات الناشئة للدعم الدخول في خطوط المنتجات جديدة و عموما فإن تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية و يعمل على تخفيف سرعة الطلب و المنافسة الجديدة، علاوة على ذلك فإن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا.

2. أهداف التنويع الاقتصادي

يعتبر التنويع الاقتصادي حتمية لابد منها خاصة للدول أحادية الاقتصاد و مراد ذلك أن تنويع الصادرات يحمي من خطر تذبذب عائدات التجارة الخارجية، كما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية و منه الرفع من مستويات النمو الاقتصادي و يكمن الهدف من وراء إتباع سياسة التنويع الاقتصادي تحقيق ما يلي:

- **تنمية و تطوير القطاعات غير النفطية**

شاهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما قلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي و لكن في منتصف الثمانينات القرن الماضي حدث تقلبات حادة في أسعار النفط مما أدى إلى سياسة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية النفطية من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف تنويع اقتصادياتها بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة، الصناعة و الخدمات و غيرها لرفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي و بشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي، أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط. فعلى صعيد القطاع الزراعي سعت العديد من البلدان المنتجة و المصدرة للنفط إلى تنمية هذا القطاع لتجعل منه قطاعا فاعلا في اقتصادها. أما في القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة في عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية يحظى التصنيع بأهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية و ينهض هذا القطاع بالدور الهام في خلق التشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية.[1]

- **حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجي**

[1] اسماعيل حمادي مجبل العيساوي، **"سياسة التنويع الاقتصادي وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة لنفط المملكة العربية السعودية نموذجا"**، مذكرة ماجستير في الإدارة الاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، 2015، ص: 05- 06.

تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط إذ تعد هذه السلعة سلعة عالية حدد أسعارها في الأسواق العالمية وفق لآلية العرض و الطلب و لعوامل أخرى"سياسية و طبيعية" و غالبا ما يكون تحديد وفقا سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة و المصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية و السياسية و الكوارث الطبيعية، فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار و التي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط، الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لآثار سلبية و أزمات مختلفة.[1]

هناك أهداف أخرى يمكن حصرها في:

- زيادة و الحفاظ على القدرة التفاوضية للدول في التجارة الخارجية.
- تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة و تولد الثروات و فرص العمل و تشجع على تطوير المعارف و التكنولوجيا الجديدة.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي و الأجنبي و تعزز مناخ ملائم لبيئة الأعمال.
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعا و إنتاجية و أقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة.[2]
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة و رفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات.
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- رفع إنتاجية العمل و رأس المال البشري و بالتالي معدلات النمو الاقتصادي.
- إرساء قواعد الاقتصاد غير نفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.

3. مبررات التنويع الاقتصادي

يمكن إبراز أهم مبررات انتهاج التنويع الاقتصادي من خلال أهم المزايا التي يوفرها في النقاط التالية[3]:

---

[1] محمد صالح جسام الدليمي،**"الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة و شروط المؤسسات الاقتصادية الدولية"**، 2015، ص: 15.

[2] ناجي بن حسين، **"دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص: 77.

[3] حميدوش علي و بوعكريف،**"تداعيات انهيار أسعار النفط و حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد15، 2016، ص: 119- 120.

- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات**

قد يحدث أن تتعرض الدول ذات النزعة الريعية و التي تعتمد على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات لازمات كنتيجة لانخفاض أسعار ذلك المنتج، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي بشكل كبير، مما يؤدي إلى تقليص قدرات البلد في تغطية الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، في المقابل فإن التنويع الاقتصادي سوف يقودنا إلى توسيع قاعدة السلع المصدرة.

- **تقليص التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي**

يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ينتج عنه تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض، و على عكس ذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يعطي انتعاش في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري**

يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، و يؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية**

يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.

- **زيادة الفرص الوظيفية**

التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة و يزيد من درجة الترابط و التشابك بين القطاعات الاقتصادية، و كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة و يولد الفرص الوظيفية و بالتالي يقلص من معدلات البطالة.

- **زيادة القيمة المضافة**

يعزز التنويع الراسي الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، و من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج و استقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا.

يعوق تقلب منتجات الدخل القومي الناجم من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار و فرص العمل و سوق العمل و من تم يعرقل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتاج إلى مصادر تمويلية ثابتة و مستقرة:[1]

[1] عاطف لافي مرزوك، **"التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي- مقاربة للقواعد و الدلائل"**، مجلة الاقتصاد، العدد24، 2013، ص: 7.

المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي و ميكانيزماته

إن تنويع المواد الاقتصادية هدف استراتيجي مستدام و يعد من أهم التحديات التي تواجه الدول الريعية التي تعتمد على تصدير نوع واحد فقط، فهو يحد من تأثير تقلبات الأسعار عند مستوى الإنتاج لتحقيق أقصى قيمة اقتصادية ممكنة و هذا لن يتحقق إلا بتعزيز دور القطاعات الصناعية، الزراعية، و السياحة باعتبارها الركائز السياسية في تنويع الاقتصاد القومي بالنسبة للبلد، و ذلك بفتح استثمارات أجنبية و سياسية تعزز العلاقات الخارجية للدولة و تزيد من صادراتها بالاعتماد على مؤشرات قياس نسب التنوع الاقتصادي و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات عديدة، تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها لأغراض القياس و يعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف. أو على قياس خاصية التركز كمؤشر جني أو على مفهوم التنوع كمؤشر هرفندل الذي يعد أكثر شيوعا. تعطى هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها و تغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي لذلك نكتفي بتسليط الضوء على ثلاثة مؤشرات، و بموجب هذه المؤشرات يجب أن يكون القطاع الأكثر تنوعا أي (الأقل تركيز) و هو مؤشر ogive index، مؤشر انتروبي، مؤشر هرفندل هيرشمان.

1. **مؤشر(ogive index)**

يكون على النحو التالي:[1]

$$ogive\ index = \sum_{i=1}^{n} \frac{\left(\mathrm{si} - \frac{1}{n}\right)^2}{1/\mathrm{n}}$$

n: هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد و عادة ما يعبر عنه (بحصة التشغيل) ، و هذا يشير إلى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين القطاعات فإذا كان مساوي للواحد(1) فإنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، و مع n من القطاعات يكون التوزيع عادل عند Si = $\frac{1}{n}$، أي أن حصة كل قطاع من الأيدي العاملة مثالية، و إذا كان المؤشر مساوي للصفر(0) فإن هذا يعني أن التنويع الاقتصادي تام. و أن ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة.

[1] مابح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا،"**ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الكوفة، العدد24، 2016.

1. مؤشــر انتروبي (Entrop index)[1]

في عام 1988 توصل كل من Smith وGlbson إلى مؤشر Entropy لقياس التنويع الاقتصادي و التركيز القطاعي و هو كالآتي:

$$EL = \sum_{i=1}^{n} \left(\text{Si LN}(\frac{1}{si}) \right) = \sum_{\text{i=1}}^{\text{n}} \text{Si LN(Si)}$$

حيث أن:

- Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.
- أن مؤشر انتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.
- ارتفاع قيمة مؤشر انتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا. في حين تشير القيم المدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التركز (التخصص) أي (انخفاض التنويع).
- و إذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى مساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي (تنويع تام).
- أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أن التخصص في أعلى حد له (انعدام التنويع).

2. مؤشــر هرفندل- هيرشمان (HERFINDAHL-HIRSHMAN)[2]

يعتبر مؤشر هرفندل- هيرشمان "HERFINDAHL-HIRSHMAN" من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي بلد، تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر ذل ذلك على التنويع الاقتصادي، و كلما اقترب المؤشر من الواحد ذل ذلك على عدم التنوع الاقتصادي، أي التركز الاقتصادي و يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

حيث أن:

$$\mathbf{H.H} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (\mathbf{X}_i/\mathbf{X})^2} - \sqrt{\mathbf{1}/\mathbf{N}}}{\mathbf{1} - \sqrt{\mathbf{1}/\mathbf{N}}}$$

[1] مابح شبيب الشمري، مرجع سابق.

[2] بلعما أسماء، **"إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء التجارب"**، مرجع سابق، ص: 333.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

X:الناتج المحلي الإجماليPIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

4. مؤشر جيني (Index Gini)

يستعمل هذا المعامل في قياس مدى تركز الظاهرة المدروسة و عدم توزيعها بشكل عادل أو متساوي و يعتبر مؤشر جيني Index Gini من أفضل مقاييس التركز و أبسطها، و يعتمد هذا المؤشر على منحنى لوريتر curve lorenz.[1]

هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها:[2]

$$G = 1 - \sum_{K=1}^{n} (\mathrm{Xk} + Xk - 1)(Yk + Yk - 1)$$

حيث أن:

- Xk: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي) يمثل المحور الأفقي.
- Yk: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)
- n: عدد القطاعات.
- تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) و الواحد الصحيح الذي يمثل المساواة التام (تكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر)

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي و هي:

- درجة التغير الهيكلي.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي و علاقتها بعدم استقرار أسعار النفط.[3]
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع الإيرادات.[4]
- تطور الصادرات غير النفطية و تكوينها.
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة.

---

[1] Mohamed nasser hamidato , **economic diversification in algeria** , global jornal of economic and busniess(GJEB), april 2017,p78

[2] عدنان محريق، بن حمود محبوب، **"التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه"**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02 و 03 نوفمبر، 2016، ص: 8.

[3] ممدوح عوض الخطيب، **"الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي"**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد52، ص: 25.

[4] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **" تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية"**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، ص: 35- 36.

- نسبة مساهمة كل من القطاع العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام و الخاص.[1]

المطلب الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، و ذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجي (الفكرية)، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف و التحولات الداخلية و الدولية لاسيما في جانبها الاقتصادي، و من بين تلك الآليات:

- **إعادة الاعتبار للدولة التنموية**

إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي و إنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، و في علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية.

- **تفعيل دور القطاع الخاص**

يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح و ضمان الاستمرارية، ما يجعله في بحث دائم و مستمر على كيفيات و تقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف و أكثر جودة، يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية و الخارجية على حد سواء.[2]

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**

مما لاشك فيه أن معظم البلدان المتلفة لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، و ذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة و بالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية و من ثم تذبذب الاستثمارات فيها، و ما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني.

لقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة و بشكل خالص و هو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها و توسيع أسواق منتجاتها و تنويعها، و إعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها.

---

[1] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،**"التنويع الاقتصادي مفهومه و أباعده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق"**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة العاشرة، العدد31، ص:57.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، **"أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية"**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 170-175.

- **الصناعات الصغيرة و المتوسطة**

تشكل الصناعات الصغيرة و المتوسطة، مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي و آلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة و لازالت دورا حيويا في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة و كذلك الدول حديثة التصنيع، أصبحت تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصادياتها، كما سارعت العديد من الدول خطواتها لانتهاج سياسات اقتصادية تهدف إلى تنمية دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، سيما خلق و تطوير و دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة.[1]

المطلب الثالث: اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي

عند الحديث عن اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي فذلك يعني الحديث عن الأهمية الاقتصادية للاستثمار السياحي و تأثيراته على الجوانب الاقتصادية التي من شانها المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات، و الرفع من الناتج المحلي الإجمالي، توفير اليد العملة المباشرة و الغير مباشرة. تبرز أهمية الاستثمار السياحي في عدة جوانب و هي كالتالي:

1. زيادة الناتج المحلي الاجمالي

يظهر التنويع الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي من خلال مساهمات مكوناته مقيمة بالأسعار الجارية لسنوات مختارة ليعكس مدى أداء الاقتصاد للبلد، كما يعكس تقارب التفاوت في الأهمية النسبية للأنشطة الإنتاجية الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي، ففي البلدان النفطية يعد ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمساهمة قطاع النفط، تدلل على ازدياد درجة التنويع الاقتصادي، وتحقيق الأهداف الإستراتيجية في التنويع الاقتصادي، وتعكس الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات المختلفة عن مدى معدل درجات التغير الهيكلي؛ بعبارة أخرى إنها تعكس مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل، وتعتبر الأهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات ودلائل التنويع الاقتصادي.[2]

2. تدفق رؤوس الأموال

يساهم الاستثمار السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي:

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

[1] . سليمة طبايبية، لرباع الهادي، **"التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية"**، المؤتمر الدولي" التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08 أفريل2008، ص: 15- 19.

[2] حيدر نعمت بخيت ،عباس فضيل لعطيوي، **"واقع التنويع الاقتصادي و مبرراته في العراق: 1980-2014"** ، مجلة العري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، مجلد 14، العدد3، 2017، ص: 08.

- فروق تحويلات العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل خدمات سياحية(الأساسية و التكميلية).
- الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]

تظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38 بالمائة من دول العالم، و من اكبر خمسة مصادر لبقية الدول.[2]

3. توفير مناصب الشغل

إن قطاع السياحة قطاع كثيف العمالة، كما يتميز بالتشابك و الترابط مع العديد من القطاعات الأخرى، حيث تفيد التقديرات إلى أن النشاط السياحي يمكن أن يؤثر في أكثر من خمسين نشاط آخر. هذا يعني أن إمكانية الاستثمار السياحي على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي، و تمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.[3]

هذا ما يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة بكافة مستوياتها من مترجمي السياح إلى الخدمات الدنيا الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة الدخول في الدولة، الذي يعكس أثره على الاستهلاك و التنمية و الاستثمار، و هي كقطاع اقتصادي يتداخل في معظم القطاعات الإنتاجية الاقتصادية في الدولة من خلال إنشاء المشروعات السياحية التي تحقق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.[4]

4. نقل التكنولوجيا:

إن السماح للاستثمار الأجنبي بالدخول في المشروعات السياحية يمكن أن يحقق درجة من التقدم التكنولوجي عن طريق:

- نقل الفنون و الأنظمة الإدارة الحديثة بالفنادق و غيرها من المنشات السياحية.
- إدخال تجهيزات (آلات، معدات) جديدة يمكن استخدامها إما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلعة صناعية لإغراض سياحية.
- تطوير و تحسين طرق العمل الحالية في أنشطة سياحية بإتباع برامج تدريب للقوى العاملة.[5]

---

[1] حميدة بوعموشة،"**دور قطاع السياحة في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[2] يحيى سعيدي، سليم العمراوي،"**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013، ص: 101.

[3] ساعد بواري،"**تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[4] علاء إبراهيم،"**السياحة في الوطن العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[5] طيبي محمد أمين،"**الضوابط القانونية للاستثمار السياحي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

خلاصة الفصل

في الختام توصلنا إلى أن التنويع الاقتصادي يعتبر المخرج الأساسي للدول النامية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية، فالتنويع ضرورة حتمية و ليس خيار ثاني، خاصة الدول النفطية التي تعتمد على مصدر واحد في ظل تقلبات الأسعار، ذلك من أجل مواجهة الأزمة البترولية الحالية و كذا استشراف العمل التنموي، زيادة إنتاجية العوامل و تعزيز الاستثمار و استقرار عائدات التصدير.

هناك العديد من العقبات الرئيسية التي غالبا ما تعيق التنويع، كالتقلبات الاقتصادية الناشئة عن الاعتماد على الإيرادات النفطية و ما ينتج غالبا عنها من إضعاف نظام الحوكمة و المؤسسات.

من خلال التنويع الاقتصادي توصلنا إلى أن:

- استخدام الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتنوعة و خاصة قطاع الصناعات التحويلية و الزراعة لتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
- تطوير مكانة و أداء القطاع الخاص من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال و توفي مزيد من الحوافز الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص على التوسع الأفقي و الرأسي في عمليات الاستثمار.

يبقى دور القطاع الخاص و تكوين رأس المال البشري محددان رئيسيان للمرحلة القادمة في التنويع و التحول إلى اقتصاد معرفي أكثر استقرار و استدامة، تجني فيها الدولة إيراداتها من الموارد و المجالات المنتجة و المتجددة.

الفصل الثالث: أثر الإستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي دراسة حالة دول شمال إفريقيا– مصر، تونس و المغرب–

تمهيد

إن السياحة الإفريقية ضعيفة خاصة إفريقيا الجنوبية، مقارنة مع السياحة الأوربية و الأمريكية، إذ أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية يعرف حركة سياحية لابأس بها، إذ نجد مصر، تونس و المغرب تعرف نموا و انتعاشا سياحيا ملحوظا، و زيادة إشغال الفنادق فيها، إذ تشكل هذه الدول الوجهات السياحية الأولى في إفريقيا للعديد من السواح الأوربيين و الأمريكيين، و نموذج من النماذج السياحية العربية الناجحة، إذ أعطت حكومات هذه الدول أهمية كبيرة للقطاع السياحي فيها قناعة منها بأن القطاع السياحي يكتسي أهمية كبيرة في تنمية اقتصادياتها و حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجهها و هذا بتحديثه و تطويره لجلب السياح العرب و الأجانب.

لهذا ارتأينا أخذ هذه الدول (مصر ، تونس و المغرب) كعينة من أجل إجراء مقارنة سياحية خلال الفترة الممتدة بين 2010 الى 2017، لما لها من تقارب من حيث الخصائص الجغرافية و وقوعها على نفس الشريط و تقتصر دراستنا على المقارنة بين هذه الدول من خلال أهم المؤشرات السياحية و مدى مساهمة الاستثمار السياحي في التنويع الاقتصادي.

لإعداد هذه المقارنة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين نتناول فيها:

المبحث الأول: المقومات السياحية لدول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2017).

المبحث الثاني: اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2010-2017).

المبحث الأول: مقومات السياحة في دول شمال إفريقيا

تعتبر مصر، تونس و المغرب من أشهر الدول سياحيا على صعيد شمال إفريقيا، و اكتساب هذه الشهرة لم يكن صنيع الطبيعة لوحدها، بل كان تكاتفا لعوامل طبيعية و تاريخية و مادية المتوافرة بغزارة و المتميزة عن ما تتوافر عليه الدول المنافسة مما أكسب هذه الدول علامة أصلية و عالية الجودة، هذه العوامل ساعدت مصر، تونس و المغرب السائرة في طريق النمو وفق وتيرة معتبرة على أن تشكل قطبا سياحيا متميزا و قويا و قادرا على المنافسة.

يتضمن هذا المبحث استعراضا تشخيصيا لأهم المعطيات الحضارية و الرقمية المادية للسياحة المصرية، التونسية و المغربية التي تشكل الشريان المغذي للتنمية الاقتصادية لهذه الدول.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و الحضارية لدول شمال إفريقيا

تتميز دول شمال إفريقيا بمقومات طبيعية وحضارية ومعالم أثرية جعلتها تحتل مراتب متقدمة في السياحة العربية وتسعى من أجل تطويرها .

1. المقومات الطبيعية و الحضارية في مصر

من أجل بيان المقومات الطبيعية في مصر وجب تحديد موقعها الجغرافي، مناخها، تضاريسها و أهم مناطق جذب السياح فيها:

1.1 الموقع الجغرافي

تقع مصر في طرف الشمالي الشرقي لقارة إفريقيا، و هي تمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الحدود المصرية السودانية جنوبا، كما تمتد من الحدود المصرية الليبية غربا إلى البحر الأحمر و خليج العقبة و الحدود الدولية بين مصر و فلسطين شرقا، و تبلغ مساحتها حوالي مليون كيلومتر مربع، و هي تنتمي إلى قارة إفريقيا فهي جزء منها كما تضم داخل حدودها جزءا من قارة آسيا يتمثل في شبه جزيرة سناء, و هذا المعبر الأرضي الذي يربط بين قارتي آسيا و إفريقيا جعل مصر تنتمي إلى هذا الإقليم الشاسع الذي يطلق عليه منطقة الشرق الأوسط. و تطل مصر على البحر المتوسط و أتاح لها ذلك أن تنتمي إليه أيضا, و من هذه الانتماءات الثلاثة تكونت شخصية مصر الجغرافية والسكانية و الحضارية.

حيث أتاح لها موقعها المتوسط بين قارات العالم القديم و التقاء طرق العبور بين الشرق والغرب و الشمال و الجنوب في أراضيها و قيام الحضارة في زمن مبكر بين ربوعها, أتاح لها كل هذا أن تلعب دورا قياديا و مؤثرا في منطقتها بل و في العالم خلال العصور التاريخية المتعاقبة.

2.1 المناخ و التضاريس

نهر النيل هو أهم ظاهرة طبيعية في صحراء إفريقيا، فهو يشق واديه في القسم الشرقي من الصحراء قريبا من البحر الأحمر الذي يفصل الصحراء الإفريقية عن صحراء غرب ووسط آسيا، و لذلك

أمكن تقسيم مصر إلى ثلاث أقسام جغرافية هي: الصحراء الغربية و الصحراء الشرقية ثم واد النيل والدلتا.

- **الصحراء الغربية**

تمتد الصحراء الغربية من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الحدود المصرية السودانية جنوبا، و يحدها من الشرق وادي النيل والدلتا و تمتد غربا حتى الحدود المصرية الليبية، و هي مساحة صحراوية شاسعة، إذ تبلغ أكثر من ثلثي مساحة مصر و أهم ما يميزها المناخ الصحراوي بكل مظاهره من حرارة و جفاف ...الخ.

- **الصحراء الشرقية**

تنحصر في مصر بين خليج السويس و البحر الأحمر شرقا و وادي النيل غربا، و تشغل مساحة كبيرة إذ تغطي ما يقل قليلا عن ربع المساحة الكلية لمصر، و تختلف الصحراء الشرقية عن الصحراء الغربية في أنها أكثر ارتفاعا منها، كما أنها تتميز بوجود الجبال التي تمتد على شكل سلاسل متوازية من الشمال إلى الجنوب.

- **وادي النيل والدلتا**

يفصل وادي النيل و الدلتا في مصر الصحراء الشرقية عن الصحراء الغربية، و يمكن أن نقسم وادي النيل والدلتا بالنسبة للمظهر العام إلى أربعة أقسام هي: بحيرة الناصر، الوادي، الدالتا و منخفض الفيوم.[1]

شكل رقم02: خريطة مصر

المصدر: http://www.google.com/search?q=، تم الإطلاع عليها بتاريخ: 23 – 04 - 2019، على الساعة: 11:31.

[1] محبات إمام أحمد الشرابي،**"أقاليم مصر السياحية"**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1991، ص: 15.

1 .3 المواقع السياحية في مصر

عرفت مصر توافد و إقبال العديد من السياح خاصة السنوات الأخيرة و ذلك بفضل الأماكن السياحية التي تزخر بها نذكر منها القاهرة، الإسكندرية، سيناء، الأقصر و الفيوم و الجدول أسفله يوضح أهم عناصر أو نقاط الجذب السياحي في مصر لكل منطقة.

جدول رقم02: عناصر الجذب السياحي في مصر.

المناطق	نقاط الجذب السياحي
القاهرة	هي عاصمة جمهورية مصر العربية و هي مقسمة إلى ثلاث مناطق سياحية رئيسية: • القاهرة الإسلامية (المساجد، الأسواق، القصور و الأسوار و فيها مسجد الأزهر الشريف). • القاهرة المسيحية (كنائس، مزارات مسيحية مثل شجرة العذراء). • القاهرة الفرعونية (الأهرام، المعابد، المتحف المصري، مقبرة توت عنخ أمون).
الإسكندرية	العاصمة الثانية لمصر و أكبر موانئها على البحر الأبيض المتوسط تضم عشرات المزارات السياحية الحديثة و القديمة مثل المساجد، الكنائس، القلاع و المتاحف.
سيناء	تشتهر شبه جزيرة سناء بشواطئها الجميلة مثل العريج كما تشتهر بالسياحة الدينية و تتمثل في جبل موسى بالإضافة إلى جزيرة الفرعون التي تعتبر أهم الأثر الإسلامية في سيناء.
الأقصر	تعتبر مخزن للحضارة المصرية القديمة و فيها أكثر من 800 منطقة و مزار أثري تضم أروع ما ورثته مصر من تراث إنساني و تضم الكثير من الآثار أهمها معبد الأقصر، متحف المدينة، مقابر واد الملوك و المليكات و المعابد الجنائزية.
الفيوم	تقع في قلب مصر و قد ظهرت فيها حضارات و تركت بصماتها من خلال آثر الفرعونية، اليونانية، الرومانية، القبطية و الإسلامية و التقت بيئات الفيوم بأنواعها الثلاث ساحلية، صحراوية و ريفية.

المصدر: زيد سلمان عبودي، "**السياحة في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: 213- 224.

2. مقومات الطبيعية و الحضارية لتونس

تعتبر تونس من أصغر الأقطار بالمغرب العربي مساحة 163.610 كلم^2، و تعد الأكثر تأثرا بالبحر المتوسط الذي يحيط بها من الشمال و الشرق، تتعدد هذه المقومات الطبيعية ما بين الموقع الجغرافي التضاريس و المناخ، حيث يعتبر الموقع الجغرافي عاملا أساسيا و هاما في التدفق السياحي على المناطق المختلفة مما يجعلها نقطة اتصال مهمة بين أوربا و العالم،[1] لذلك وجب تحديد موقعها الجغرافي و فهم التضاريس فيها.

[1] عويـنان عبد القدر، "**السياحة في الجزائر تحديات و معوقات**"، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

1.2 الموقع الجغرافي

تتبوأ تونس موقع استراتيجي فهي تقع في منتصف الساحل الإفريقي، أي أنها تتوسط قناة السويس و مضيق جبل طارق، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق ليبيا و غربا الجزائر و من الجنوب الجزائر و ليبيا، زيادة على احتوائها على مناظر و مقومات طبيعية خلابة تسر السياح ففيها البحر و الشاطئ و الرمال و السهول و قد أسهم موقع تونس و مناخها بدرجة رئيسية في إعطائها أهمية و مكانة خاصة فشمسها المشرقة على طول السنة و طقسها المتوسط المعتدل و طبيعة أرضها المتنوعة جعلوا منها نقطة لجذب السياح.[1]

2.2 المناخ و التضاريس

تضاريس الرقعة التونسية امتداد لتضاريس هذه الكتلة المغاربية حيث تتوزع بين الجبال، التلال الساحل و الصحراء.

- **الجبال (الجنوب الغربي)**

تشكل نهاية الأطلس الشرقي الممتدة عبر الحدود الجنوبية الشرقية عبورا من مدينة"تبسة" عبر الحدود الجزائرية إلى غاية شبه الجزيرة "كاب بون" بالشمال الشرقي التونسي، أهم كتلة جبلية في البلاد و تسمى بالجبال الظهرية، تظم أعلى قمة وهي قمة "الشعامبي" بارتفاع يقدر بـ: 1544 م، أما باقي القمم فيتراوح ارتفاعها مابين 400 و 800 م، و هو ارتفاع متوسط يسمح بتنشيط أنواع معينة من السياحة مثل التسلق البسيط، سياحة التخييم الجبلية و الجولات الغابية، حيث تتمتع هذه المرتفعات بغطاء أخضر طبيعي غني و متنوع و لكن أشهر نبات هو أشجار الصنوبر، كما تسمح طبيعة هذه الجبال بممارسة سياحة الصيد الموسمية و التي أطرتها السلطة التونسية بتشريع خاص يحمي الطبيعة و الثروة الحيوانية عملا بمبدأ التنمية المستدامة.

- **السهول و التلال (الشمال)**

تقع هذه التضاريس في الشمال التونسي انطلاقا من منطقة "قفصة" بمتوسط ارتفاع يتراوح بين 400 م و 800 م، و تشمل الهضاب العليا التي يزيد ارتفاعها عن 400 م، و تقع بغرب البلاد و السفلى التي تتميز بارتفاع منخفض من 20 م و30 م ، و تتمركز في الشرق و يفصل بين النوعين واد يعرف باسم "المرجة" و تعرف هذه المنطقة بتناثر واحات النخيل المثمرة و البحيرات المالحة، و يضم هذا الحيز أخفض ارتفاع بالجمهورية التونسية و هو منخفض "شط غرسة" بانخفاض يقدر بحوالي 17 م، كما تشتهر هذه التلال بزراعة الكروم و الحمضيات و الحبوب مع انتشار عادة صيد الأسماك على ضفاف واد

[1] عيساوي سهام, حوحو فطوم, **"واقع العرض و الطلب السياحي في كل من الجزائر و تونس"**, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE, 2017, ص: 87.

"المرجة". كما تخلل هذه السهول أودية، و أنهار تشكل موارد مائية هامة مثل نهر "مجردة"، "نهر مليان" و بعض المجاري الأقل أهمية التي لا يعرف تردد سيلانها انتظاما كواد "زرودة" و"مرق الليل".

- **السواحل (الشمال)**

تمتد السواحل التونسية على شريط يبلغ طوله 1298 كم دون احتساب الجزر المتناثرة على صفحة البحر المتوسط و التي يبلغ عددها 60 جزيرة إلا أن هذه الجزر غير آهلة بالسكان ما عدا ثلاثة هي: "قليط"، "جربة"، "كركنة" و تعرف هذه الأخيرة باستخراج المرجان التونسي الشهير، أما عن ميزة الشواطئ التونسية فتكمن في انبساطها و نعومة رمالها مثل شواطئ: بنزت، سوسة، نابل، طبرقة و جربة.

- **الصحراء (الجنوب)**

نميز فيها ثلاث مناطق "الشطوط المنخفضة"، "الهضبات" و"الظهرية" بين سلسلة "مطماطة" و الحدود الليبية و صحراء "آرق" الكبيرة، و تتميز الصحراء التونسية بصعوبة المناخ و المسالك مما أفقر الغطاء النباتي المتواجد بها و جعله يقتصر على واحات النخيل فقط التي تمتد على طول الشمال الجنوبي بالمنطقة المسماة "الجريد".[1]

شكل رقم03: خريطة تونس

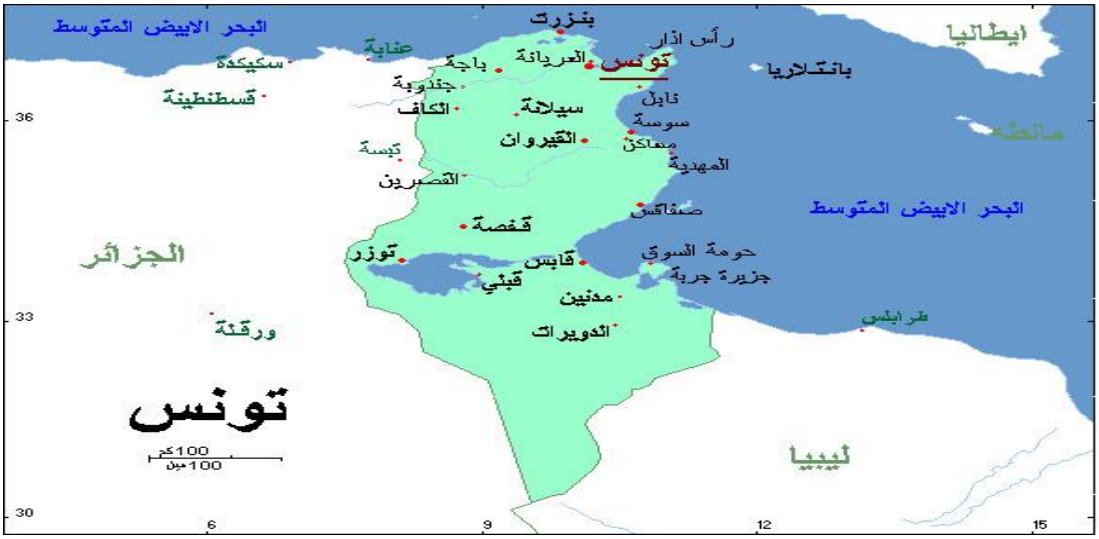

المصدر: http://www.google.com/search?q= ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23- 04- 2019، على الساعة: 11:35.

3.2 المواقع السياحية في تونس

تعتبر تونس من أهم البلدان السياحية رواجا في إفريقيا، و تضم آثار فينيقية و إفريقية و عربية، حيث يوجد فيها جامع الزيتونة الذي يعتبر من أقدس الأمكنة فيها و قد عرفت تونس الحضارات التالية: القرطاجيون، الرومان، الوندال، البزنطيين، العرب و الأتراك. تعتبر المدينة القديمة لتونس العاصمة و مدينة قرطاج أهم المدن التاريخية في البلاد، و الجدول التالي يبين أهم المواقع السياحية.

[1] يحياوي هادية، **"السياحة والتنمية في المغرب العربي"**، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص: 132-133.

جدول رقم03: عناصر الجذب السياحي في تونس

المناطق	نقاط الجذب السياحي
تونس العاصمة	أسواق شعبية، معامل فينيقية، آثار رومانية، فنادق فخمة، المنطقة السياحية الجديدة، سياحة ترفيهية.
توزر	ملاعب الغولف، مطاعم و أسواق، رحلات سياحية و مناطق صحراوية.
جربة	الجزيرة الأسطورة، فنادق فاخرة و مطاعم، عمارة فريدة و مساجد متميزة.
المنستير	القلعة، سور شامخ، فنادق ممتازة، مساحات خضراء و حدائق.
القيروان	جامع القيروان، سور القيروان القديم، أسواق، مقام أبي زمعة و صناعة السجاد.
سوسة	فنادق، مطاعم، محلات، القلعة المطلة على البحر، مهرجانات الجامع الكبير.
نابل الحمامات	فنادق، مطاعم، متاحف، مناطق أثرية و ثقافية و ثروة بحرية.
ياسمين حمامات	منشآت و مرافق سياحية، فنادق، مجمعات سكنية و صناعات تقليدية.
طبرقة	جبال متنوعة بغاباتها كثيفة الأشجار، رياضة الغوص و متاحف.

المصدر: بوفليح نبيل، تقرورت محمد،"**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب**"، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- واقع و أفاق، يومي 11 و 12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة.

3. المقومات الطبيعية و الحضارية للمغرب

يعتبر المغرب العربي من الدول العربية التي عرفت تجربة سياحية ناجحة، نظرا لتمتع السياحة المغربية بمجموعة من المقومات الطبيعية و التاريخية و المادية، هذه الإمكانيات ساعدت المغرب على أن يكون بلدا سياحيا يستقطب السياح من وجهات متعددة و ذلك بفضل موقعه الجغرافي و تضارسه المتنوعة.

1.3 الموقع الجغرافي

تقع دولة المغرب في قارة إفريقيا و تحديدا في الشمال الغربي لقارة إفريقيا و يحدها من جهة الشمال البحر الأبيض المتوسط، و من الجنوب دولة موريتانيا، و من جهة الغرب يحدها المحيط الأطلسي و من الشرق تحدها دولة الجزائر.

تقدر مساحة المغرب إن جمعت معها مساحة الصحراء بما يقارب ثمانمائة ألف كيلو متر مربع أما مساحتها دون إضافة الصحراء بسبعمائة و عشرة آلاف كيلومتر مربع، و بالنسبة لعاصمتها هي الرباط ، و عملتها الرسمية هي الدرهم المغربي.

تتميز المغرب بأن لها موقع جغرافيا مميزا جعل منها مكانا مميزا للسياحة، فجوها المعتدل الوسطي جعل طبيعتها خلابة لتخلق مناظر جميلة آهلة للسياح، كما أن قرب المغرب لقارة أوروبا هو ما جعلها صلة بين أوروبا و إفريقيا عبر مضيق جبل طارق، و ما زاد أهمية موقع المغرب للعالم ككل و

خصوصا العالم الإسلامي أنها حلقة وصل بين الشرق و الغرب من جهة و بين العالم الإسلامي و الغربي من جهة أخرى.

2.3 المناخ و التضاريس

يتوفر في المغرب تنوع جغرافي يتمثل في تضاريس متنوعة و مشكلة من خارطة جغرافية محددة كالآتي:[1]

- **السلاسل الجبلية**

أشهرها سلسلة الأطلس الكبير بأعلى قمة فيه و هي قمة "طوبقال" بعلو يبلغ 4165 م^2، و هي بذلك أعلى القمم العربية و في هذه السلسلة نميز بين: الأطلس الجبلي و الأطلس الساحلي أو ما يعرف بجبال الريف أعلى قمة فيها هي قمة " تدرغين" التي يبلغ ارتفاعها 2465 م^2، و تنقل بعض الاعتقادات أن هذه السلاسل ما هي سوى إلا امتداد للجبال الإسبانية "سيرانيفاد" و حدث الانفصال بينهما نتيجة العوامل الطبيعية التي أدت إلى تشكل مضيق"جبل طارق" و هو مفترق مائي بين السلسلتين، كما نجد سلسلة الأطلس الوسطى بقمة "بربلات" 3190 م^2 و قمة "بوناصر" 3326 م^2 و الأطلس الصغير بأعلى قمة فيه "جبل إكليم" 2531 م^2. زودت هذه التشكيلة الجبلية المغرب بمورد سياحي غزير يمتاز بجمال منفرد و سمات طبيعية خلابة فقد اشتهرت منطقة "إيفران" الجبلية بسمعتها السياحية العالمية لاسيما فيما يتعلق بالغطاء النباتي الأخضر و المتنوع على مدار السنة و بالثلوج الغزيرة في فترة الشتاء مما يسمح بممارسة الرياضة الشتوية (التزحلق) و رياضة التسلق، فأضحت "إيفران" المغربية تعرف بسويسرا العرب، كما تمثل هذه الجبال موردا استراتيجيا للثروة المائية في المغرب كونها خزانا مائيا ضخم لما تحتويه من أنهار و بؤر مياه جوفية تشكل احتياطيا يمتد على بعد زمني بعيد المدى.

- **الصحراء المغربية**

تمثل الجزء الجنوبي من مساحة المملكة و تمتاز بعذرية طبيعتها فهي لم تتعرض إلى الاستغلال البشري بشكل كبير، مما يصنفها ضمن الاحتياطي السياحي المغربي الذي تطمح السلطات المغربية إلى توظيفه مستقبلا على نحو يكرس عنصر الجذب، و أشهر مميزات الصحراء المغربية هي الواحات المتناثرة، و أهم المناطق السياحية على الإطلاق هي مدينة "مراكش" محور السياحة في المغرب دون منازع.

- **الشريط الساحلي**

يمتد على طول 3500 كم^2، ميزته الرئيسية أنه ثنائي الواجهة البحرية، حيث يطل من الغرب على المحيط الأطلنطي و من الشمال على البحر الأبيض المتوسط، و تمتاز الواجهة الشمالية بنعومة الرمال و نقاوة الشواطئ مثل شاطئ القصر الكبير و شاطئ العرايش، أما الواجهة الغربية فشواطئها

[1] http://mawdoo.com/أين _ تقع_ المغرب ؟، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-04-2019، على الساعة: 12:00.

صخرية و سواحلها عميقة تساعد على سياحة الغوص كما تتصل هذه الأخيرة بجبال و غابات خضراء مثل شواطئ المحمدية بالعاصمة الاقتصادية "الدار البيضاء".

- **السهول**

تقع بين السلاسل الجبلية المذكورة آنفا و أشهرها "سهل واد دراع"، "واد سوس"، "سهل مراكش"، سهل "تادلا"، سهل "فاس" و"مكناس".

- **الأنهار**

يتوافر المغرب على شبكة هائلة من الروافد المائية التي تصب في مجملها في المحيط الأطلنطي و البحر الأبيض المتوسط و من أهمها نهر"أبي رقراق" بالعاصمة السياسية للمملكة الرباط نهر"سوس"، نهر"ملوية" و تلعب هذه الأنهار دورا استراتيجيا في مجال توفير المياه الشروب للمراكز الحضرية التي تقع في محيطها نظرا لارتفاع نسبة جريانها على مدار فصول السنة[1].

شكل رقم05: خريطة المغرب

المصدر:"http://www.google.com/search?q=+المغرب"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-04-2019، على الساعة: 11:39

3.3 المواقع السياحية في المغرب:

تزخر المغرب الأقصى بمواقع سياحية كثيرة جعلتها تحتل المراتب الأولى في السياحة العربية نذكر منها: الرباط، الدار البيضاء، فاس، أصلية، مكانس، طنجة، مراكش و الجدول التالي يوضح نقاط الجذب السياحي لهذه المناطق.

[1] يحياوي هادية، **"السياحة والتنمية في المغرب العربي"**، مرجع سبق ذكره، ص: 179-180.

جدول رقم04: عناصر الجذب السياحي في المغرب

المناطق	نقاط الجذب السياحي
الرباط	شارع الحسن الثاني، سور الأندلس، أسواق شعبية، برج القراصنة، متحف الفنون المغربية، شارع محمد الخامس.
الدار البيضاء	ساحة الأمم المتحدة، نافورة ماء موسيقية ملونة، مسجد الحسن الثاني، أسواق شعبية، منطقة عين الذيب على طول الشاطئ.
فاس	نهر وادي فاس، أزقتها القديمة، مدارس عتيقة، فاس الجديدة، أسواق شعبية.
أصيلة	جدران بها لوحات فنية، شاطئ الأصيلة.
مكانس	باب المنصور الضخم، القصر الملكي، مركز التزلج، مدينة وليلي الرومانية.
طنجة	سهول و جبال، شاطئ رملي، قرى اصطياف دولية و حديقة المندوبية.
مراكش	قصور، مساجد، حدائق و مدارس قديمة.

المصدر: زيد سلمان عبودي،"**السياحة في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص: 256- 264.

المطلب الثاني: المقومات المادية و البشرية لدول شمال إفريقيا

لا تقتصر المقومات السياحية على الإمكانيات الطبيعية و الحضارية و التاريخية فحسب، بل تدعم هذه الإمكانيات بأخرى مادية، لتسهيل استفادة السائحين و تتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير الطاقة الفندقية باختلاف التصنيف و وحدات التناسب مع مختلق المستويات الاقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنى التحتية، المطارات، الموانئ و شبكة الاتصالات، و التي تساهم في تدعيم القطاعات منها قطاع السياحة، و ما يترتب على ذلك من استقطاب المزيد من السياح، و إطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف. و في ما يلي سيتم تناول هذه المقومات في بلدان شمال إفريقيا.

1. الطاقة الفندقية

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و كل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، و تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطته يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين، فقد عرفت كل من مصر، تونس و المغرب تطورا ملحوظا فيها من خلال هذه الإحصائيات.

1.1 تطور طاقة الإيواء بمصر

جدول رقم 05: تطور طاقة الإيواء بمصر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: بالعدد

البيان	الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإجمالي	حجرة	153081	139176	130196	13854	16514	10956	108265
	أسرة	282572	254030	241692	255621	300983	204688	202938

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء- وزارة السياحة تم الاطلاع عليه بتاريخ: 23-04-2019، على الساعة: 15:19.

2.1 تطور طاقة الإيواء في تونس

شهدت تونس تطورات كبيرة في المجال السياحي و ذلك اثر مجهودات جبارة قامت بها الحكومة من اجل توسيع نطاق السياحة فيها فهيئت مؤسسات سياحية ضخمة و فنادق في مستويات مختلفة و الجدول التالي يبين تطور طاقة الإيوء في تونس و عدد المؤسسات السياحية وكذلك معدل القامة فيها.

جدول رقم 06: تطور طاقة الإيواء في تونس خلال الفترة (2011-2015)

المؤشر	الوحدة	2011	2012	2013	2014	2015
طاقة الإيوء	ألف سرير	24201	242	240	240	241
عدد المؤسسات السياحية	عدد	861	846	847	848	862
معدل مدة الإقامة	يوم	4	4	4	4	2

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات تونس http://www.ins.tn/ar/themes/tourisme ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25-04-2019، على الساعة: 10:30.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مدى تطور طاقة الإيواء بتونس خاصة المؤسسات السياحية فحسب هذه الإحصائيات تونس تواصل إنشاء المؤسسات السياحية و الفنادق محضرة لأجواء سياحية ترضي جميع السواح إلا أن سنة 2015 انخفضت مدة الإقامة بها نتيجة انخفاض في عدد السياح الوافدين إلا أنها قامت بإنشاء حوالي 14 مؤسسة سياحية خلال سنة واحدة فقط.

3.1 تطور طاقة الإيواء في المغرب

لقد عرف المغرب تحسن في طاقة الإيواء و المنشآت السياحية فيه و الجدول التالي يوضح تطور طاقة الإيواء بالمغرب.

جدول رقم 07: تطور طاقة الإيواء بالمغرب خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: العدد

الفنادق	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فندق1*	10022	10488	12339	13950	14406	14574	14862
فندق2*	13885	13685	14328	14960	15246	16092	16558
فندق3*	24964	25768	27397	27825	29127	30132	30978
فندق4*	46813	46993	47097	48575	48072	47572	50487
فندق5*	27525	30187	32231	32320	33643	35217	37308
الإقامة السياحية	11823	15843	16102	17250	20930	22256	24177
الأندية الفندقية	20211	20673	20671	21519	20409	22215	22335
دور الضيافة	15572	17789	20660	22389	23882	26694	28168
آخرون	3204	6448	9266	13193	15896	16582	17751
المجموع	17401	18787	20009	21197	22161	2313	24262

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات المغرب، "https://www.tourisme.gov.ma/ar/nod/2976" ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 25- 04- 2019، على الساعة: 13:10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد المنشآت السياحية بالمغرب يتزايد خلال الفترة من 2010 بحوالي 174019 فندق ليصل سنة 2016 إلى 242624 فندق بمختلف الدرجات (عدد النجمات) و ذلك راجع إلى أن المغرب تسعى جاهدة إلى تحسين مستوى الفنادق لديها و ترقية قطاع السياحة و الاستثمار السياحي ككل و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذه الدراسة.

يمكن توضيح عدد الأسر في الفنادق المصنفة في المغرب من خلال الجدول التالي:

شكل رقم05: نسبة تطور عدد الأسر في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة (2010-2016)

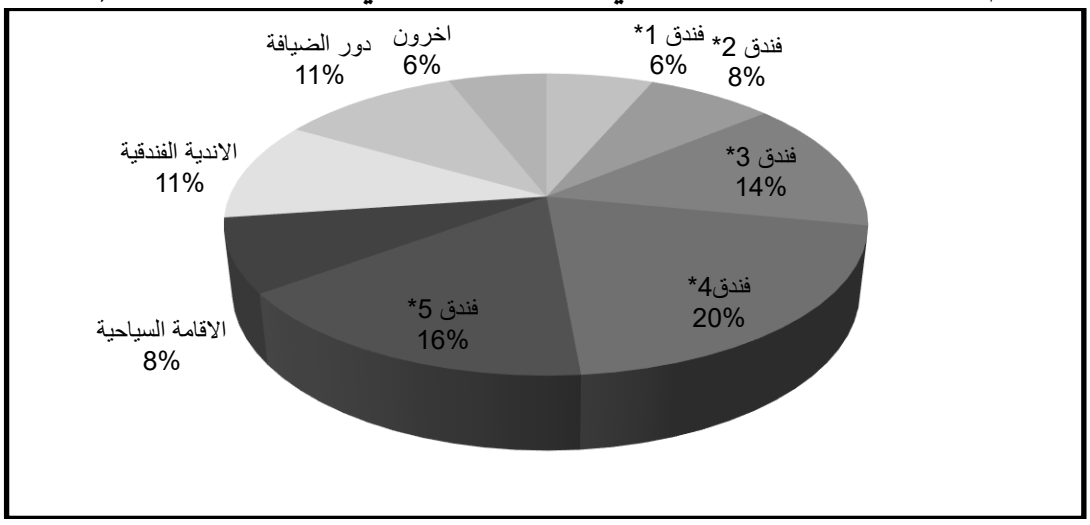

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الجدول رقم07.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الفنادق 4* كان لها النصيب الأوفر من الأسر خلال الفترة (2010-2017) و ذلك بنسبة 20% من إجمالي عدد الأسر ثم فنادق 5* بنسبة 19% أما البقية فكانت نسبها متقاربة جدا و عليه يتضح أن الأسر المتجهة نحو المغرب هي اغلبها اسر أجنبية تقصد الفنادق الفخمة.

2. النقل و المواصلات

بعدما تطرقنا إلى الطاقة الفندقية لدول شمال إفريقيا محل الدراسة (مصر، تونس و المغرب) سنحاول إبراز أهم وسائل النقل و المواصلات التي جعلت هذه الدول لأن تكون وجهة سياحية و التي مكنتها بأن تحتل مراتب متقدمة في السياحة العربية و تطمح بأن تكون في الصدارة عالميا.

1.2 النقل و المواصلات في مصر

امتازت مصر منذ القدم باهتمام أهلها بالنقل ووسائله، نظرا لموقع مصر الرابط بين قارات العالم القديم، و موقعها على بحرين المتوسط و الأحمر و مرور نهر النيل و فروعه في الوسط. ذلك جعلها اسبق شعوب العلم معرفة بالملاحة كذلك مصر تعد من أوائل دول العالم استخداما للسكك الحديدية و الطيران. حيث تقوم الدولة بتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل من خلال خطة واضحة تشمل كافة قطاعات النقل (الطرق، السكك الحديدية، النقل البحري، و النقل الجوي).

- **النقل البري**

كان النقل البري في مصر القديمة قاصرا على جسور النيل و فروعه و قنواته و على جسور الحياض التي تمتد واديه ودلتا، خاصة و أن معظم مراكز العمران كانت تقع على جوانب هذه المجاري المائية. كذلك كان يشمل النقل البري بعض الطرق الصحراوية التي مهدت الوصول الى الواحات، لكن مع التطورات الحاصلة قامت الحكومة المصرية بإنشاء الطرق و الكباري حيث بلغ إجمالي الاستثمارات فيها خلال الفترة 2014 إلى غاية 2018 حوالي 12.3 مليار جنيه منها طريق القاهرة /السويس، طريق وادي النطرون/العلمين، ازدواج طريق سوهاج/ البحر الأحمر، طريق القاهرة/ الإسكندرية.

يتم دراسة عدد من المناطق حول القاهرة الكبرى لإنشاء عدد من الموانئ الجافة مثل كوبري التوفيقية، كوبري الخطابية.

- **النقل الجوي**

شهد قطاع النقل الجوي المصري خلال الأربع سنوات الماضية العديد من الانجازات، منها مشروعات التطوير و استكمال المشروعات الحالية على مستوى مطار القاهرة، تمتلك مصر 23 مطارا و تصل الخطوط الجوية الى نحو 72 مدينة و عاصمة عالمية الى جانب 12 مدينة مصرية. بالإضافة الى انجازات قطاع النقل الجوي خلال سنة 2014 كمطار القاهرة الأول الذي كان صنف على أنه أفضل

مطار في شحن الجوي في إفريقيا، بالإضافة الى مطار الغردقة الدولي الجديد، مطار برج العرب، مطار شرم الشيخ، مطار النزهة و مطار أسيوط، و استكمال صفقة 9 طائرات بوينج NGS B737-800.

- **النقل البحري**

نظرا للظروف البيئة الطبيعية لمصر، خاصة و أن المدن و القرى المصرية معظمها يتموقع على ضفاف النيل فنجد أن مصر ركزت على إنشاء وسائل النقل النهري مثل التاكسي النهري و كذلك موانئ برية جافة مثل ميناء قسطل بين مصر و السودان و ميناء ارقين البري، تم إعداد مجموعة من الموانئ منها:

- موانئ البحر الأحمر.
- مينائي الإسكندرية و الدخيلة.
- ميناء دمياط. [1]

2.2 النقل و المواصلات في تونس

- **النقل الجوي**

تستقل جل السياحة الوافدة إلى الجمهورية وسيلة النقل الجوي و ذلك بنسبة 70% و على هذا الأساس كرست السياسات الداخلية هدف تطوير هذا النشاط مما أسفر عن توفر الدولة عن سبع مطارات دولية محورية تستقبل و تصدر رحلات وفق برامج منتظمة بالإضافة إلى رحلات (*Charter*) التي تنظمها شركات النقل الجوي، التي استحوذت على نسبة 60 ٪ من نصيب النقل في تونس.

حرصت الوصاية على هذا القطاع على إنشاء خارطة متوازنة لتموقع المطارات عبر كافة ربوع الإقليم التونسي بهدف خلق نوع من التوازن في التنمية في المراكز الحضارية المهمة في كافة أنحاء الدولة، كما يستهدف توزيع المطارات على الشكل الذي سيلي تقديم منتوج سياحي متنوع الطبيعة التي تتوفر عليها الدولة:

- المطار الدولي بتونس العاصمة (قرطاج): يتسع لحوالي 4.5 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي بالمنستير: يتسع لحوالي 5 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي بجربة: يتسع لحوالي 4.3 مليون مسافر سنويا.
- المطار الدولي بتوزر.
- المطار الدولي بطبرقة.
- المطار الدولي بصفاقس.
- المطار الدولي بقصفة.

[1] Sis.gov.eg/story/157735 ?long=ar، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-05-2019، على الساعة: 9:30.

- **النقل البري**

يتكامل النقل الجوي في السياحة التونسية مع النقل البري الذي تشرف عليه وزارة التجهيز و الإسكان، التي حرصت على أن تواكب تطوير شبكات النقل البري بالتوازي مع النمو الديموغرافي الحاصل داخل الدولة، فتمتاز شبكة الطرقات التي تؤدي إلى المناطق السياحية بالتعبيد الجيد إلا أنها تعرف بعض الاختناق عند بعض الموارد السياحية الرئيسية كمنطقة "سوسة" و "الحمامات" اللتان تشهدان حركة مرور مكثفة على مدار المواسم السياحية.

- **السكك الحديدية**

تشرف على هذه الوسيلة "الشركة الوطنية التونسية لسكك الحديدية"، و يبلغ طول هذه السكك 2.286 كم بأربع محطات محورية هي:

- محطة تونس – صفاقس – قابس.
- محطة تونس – ماطر – بنزرت.
- محطة تونس – باجة – جندوبة – غرديما و قرب الحدود الجزائرية.

نظرا لطموحاتها الواسعة للرقي بالنشاط السياحي من خلال تطوير المنشآت القاعدية الخاصة بهذا القطاع، تطمح وزارة النقل إلى توسيع هذه الشبكة بمسافة 70 كم^2 و محاولة خلق محور مزدوج بين العاصمة التونسية و أهم منطقة سياحية ساحلية و هي منطقة "سوس" و في إطار مساهمة وسيلة النقل عبر القطارات في تفعيل الحركة السياحية فقد عمد القطاع الخاص إلى كراء قطار أطلق عليه اسم "السحلية الحمراء" و يختص بتنظيم رحلات دورية بين منطقتي "متلاوي" و"سالجة" أين توجد الكهوف سالجة و هي موقع سياحي مشهور و جذاب.

- **النقل البحري**

يتمتع الشريط الساحلي التونسي بمجموعة من الموانئ البحرية، يرى خبراء السياحة بأنها تغطي الحاجة لهذه الوسيلة إذا ما قورنت بالطلب عليها من قبل السواح الوافدين، و يبلغ عدد هذه المؤسسات 80 مؤسسات تحت إشراف "ديوان النقل البحري للبضائع و الموانئ"، إلا أن حركة النقل البحري على العموم تتم عبر الميناء الذي يوصف بالرئيسي و هو ميناء "لاقوليت".

3.2 النقل و المواصلات في المغرب

- **النقل البري**

أصبح المغرب يتوفر على 60 ألف كلم من الطرق، منها 44000 كلم معبدة و 7500 منشاة فنية، كما يملك 977 كلم من الطرق السريعة و يتوفر على 1800 كلم من الطرق السريعة خلال سنة 2016 منها:

- الطريق السيار الرباط / طنجة.

- الطريق السيار الرباط / وجدة.
- الطريق السيار الدار البيضاء / الرباط.
- الطريق السيار طنجة / ميناء طنجة المتوسط.
- الطريق السيار الدار البيضاء/ اسفي.
- الطريق السيار تطوان / الفنيدق.
- الطريق السيار الدار البيضاء / اكادير.
- الطريق السيار برشيد / بني ملاح.

- **النقل الجوي**

إذا كان النقل الجوي احدث طرق المواصلات فان الموقع الجغرافي للمغرب مكنه من لعب دور كبير في هذا الميدان، حيث بلغ حجم الاستثمارات للمكتب الوطني للمطارات في قطاع المطارات و النقل الجوي 4.7 مليار درهم، في الفترة من 2012 الى 2016.

تشمل المغرب على مجموعة من المطارات تتمثل في:

- مطار محمد الخامس.
- مطار كلميم.
- مطار مراكش.
- مطار الناظور.
- مطار فاس.
- مطار الراشدية.
- مطار بني ملاح.

- **النقل البحري**

بحكم أن المغرب يتوفر على 3500 كلم من السواحل و وعيا بالدور الريادي الذي يلعبه قطاع الموانئ في النمو الاقتصادي و كذا التحديات المطروحة، قامت المملكة المغربية بمجهودات هامة في مجال الاستثمارات و كذا تأهيل و تحسين البنيات التحتية المينائية الشيء الذي جعل المملكة تتوفر اليوم على شبكات مينائية مهمة حوالي 38 ميناء (ميناء السعيدية، ميناء الناظور، ميناء الصويرة...الخ) منها ستة موانئ للسياحة و الترفيه.[1]

المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في دول شمال إفريقيا

يعتبر الاستثمار السياحي من بين الأنشطة التي تساهم في جلب المداخيل للبلد، و ذلك أن حضور السائح إلى الموقع السياحي يولد العديد من المنافع جراء اقتنائه لمجموعة متنوعة من السلع و

[1] http://ar.wikipidia.org/wiki/ ، المواصلات في الغرب، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 03-05-2019، على الساعة: 13:50.

الخدمات و هذه العملية تختلف تماما عن الصادرات التقليدية و التي تشحن إلى الخارج لتصل إلى المستهلك. يمكن إبراز دور السياحة في دعم النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على المؤشرات السياحة من عدد السياح الوافدين، عدد الأسر، عدد الليالي السياحية، حجم الاستثمار السياحي و تطور الإيرادات السياحية، و من جهة أخرى دراسة اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي.

المطلب الأول: مؤشرات السياحة لدول شمال إفريقيا

يمكن إجراء مقارنة بين الدول السياحية المدروسة مصر، تونس و المغرب ، من خلال عدة مؤشرات و هي عدد السياح الوافدين لكل دولة، بالإضافة إلى عدد الأسرة المتوفرة لكل دولة و تطور الليالي السياحية، الإيرادات السياحية، النفقات السياحية و حجم الاستثمار السياحي في كل دولة من دول المقارنة خلال الفترة من 2010 إلى 2017.

1. عدد السياح الوافدين

لقد شهدت كل من مصر، تونس و المغرب تغيرات اقتصادية خلال الفترة (2010-2017) أثرت على توافد عدد السياح إليها سلبا و إيجابا و الجدول الموالي يبرز هذه التغيرات:

جدول رقم 08: تطور عدد السياح الوافدين خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون

السنوات	مصر	تونس	المغرب
2010	15	8	9
2011	10	6	9
2012	12	7	9
2013	10	7	10
2014	10	7	10
2015	9	5	10
2016	5	6	10
2017	8	7	11

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات "https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05- 05- 2019، على الساعة: 10:00.

الملاحظ من الجدول أعلاه أن مصر كانت في الصدارة خلال الفترة من 2010 إلى 2013 إلا أنها شهدت انخفاض في عدد السياح الوافدين خلال هذه الفترة من حوالي 15 مليون سائح خلال سنة 2010 لتصل إلى 5 مليون سائح خلال سنة 2016 على غرار المغرب التي عرفت تزايد ملحوظ من 9 مليون سائح إلى حوالي 10 ملايين سائح خلال سنة 2016، أما تونس فكان التغير ايجابي و لكن

بوتيرة ضعيفة خلال السنوات الثلاثة الأولى من هذه الفترة ليرتفع عدد السياح الوافدين خلال سنتي 2013 و 2014 ليصل إلى 8 مليون سائح ثم يتراجع عدد السياح بحولي 2 مليون سائح خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من الفترة.

و الشكل التالي يوضح تطور عدد السياح في الدول السابقة:

شكل رقم06 : تطور عدد السياح خلال الفترة (2010-2017)

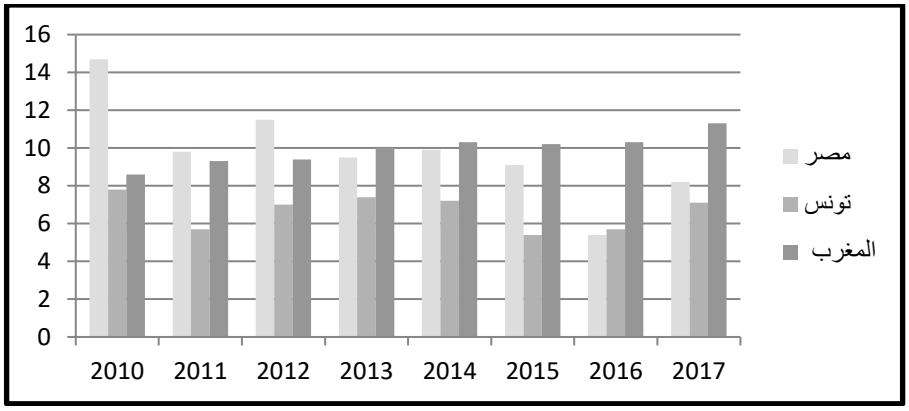

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم08.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أنه كان لمصر النصيب الوفير من عدد السياح الوافدين خاصة خلال سنة 2010 إلا أن عدد الوافدين إليها أخد يتراجع خلال السنوات اللاحقة ليصل سنة 2016 إلى اضعف قيمة لكنها تسترجع قواها في السنة القادمة، على غرار المغرب التي تميز فيها عدد الوافدين بالارتفاع الطفيف ليصل الى أعظم قيمة له سنة 2017 حيث تجاوز عدد الوافدين الى مصر، أما تونس فقد كانت محافظة على الدرجة الثالثة معادا سنة 2016، و ذلك بمستوى تذبذب بسيط.

2. عدد الليالي

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية. و الملاحظ أن معدل تغير الليالي السياحية يتناسب طردا مع معدل تغير عدد السائحين الوافدين على المناطق السياحية المعنية، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة إذ أن هناك مجموعة من العوامل التي تساهم في تحديد مدة إقامة السائحين و التي قد تؤثر سلبا على تزايد عدد الليالي السياحية، و هذه العوامل قد تكون عالمية أو محلية. و قد تغير نمط الطلب العالمي اتجاه المزيد من الرحلات الشاملة و أيضا قد تشمل الرحلة السياحية أكثر من دولة واحدة، مما يقلل من متوسط الإقامة في كل منها. كما أن لتغير نوعية السائحين أثر واضح في ذلك، بسبب اتساع فئات السائحين لتشمل حتى ذوي الدخول المتوسطة.

لقد ساهمت هذه العوامل في انخفاض متوسط مدة الإقامة الفندقية، و بالتالي في انخفاض متوسط إنفاق السائحين في الليلة السياحية الواحدة.

جدول رقم09: تطور عدد الليالي خلال الفترة (2010-2016):

الوحدة: مليون ليلة

السنوات	مصر	تونس	المغرب
2010	147	355	180
2011	114	206	169
2012	138	300	175
2013	94	300	191
2014	97	291	196
2015	84	161	184
2016	33	304	193

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على احصاءات:

https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 05- 05- 2019، على الساعة: 8:40.

من خلال الجدول أعلاه نرى أن تونس تحتل الصدارة في عدد الليالي السياحية فهي تحقق أعظم قيمة خلال سنة 2010 بحوالي 355.1 مليون ليلة و أدنى قيمة خلال سنة 2015 لكن تطور عدد الليالي السياحية فيها تميز بالتذبذب في الارتفاع و الانخفاض، أما المغرب فتأتي بالدرجة الثانية بعد تونس لتحقق أعظم قيمة لها خلال سنة 2016، فنلاحظ من خلال الجدول أن المغرب تحقق تطور و تزايد في عدد الليالي السياحية خلال هذه الفترة، على غرار مصر إلي شهدت تراجع ملحوظ في عدد الليالي السياحية من 174.4 مليون ليلة خلال سنة 2010 لتصل سنة 2016 إلى 32.7 مليون ليلة.

الشكل رقم07: تطور عدد الليالي السياحة خلال الفترة (2010-2016)

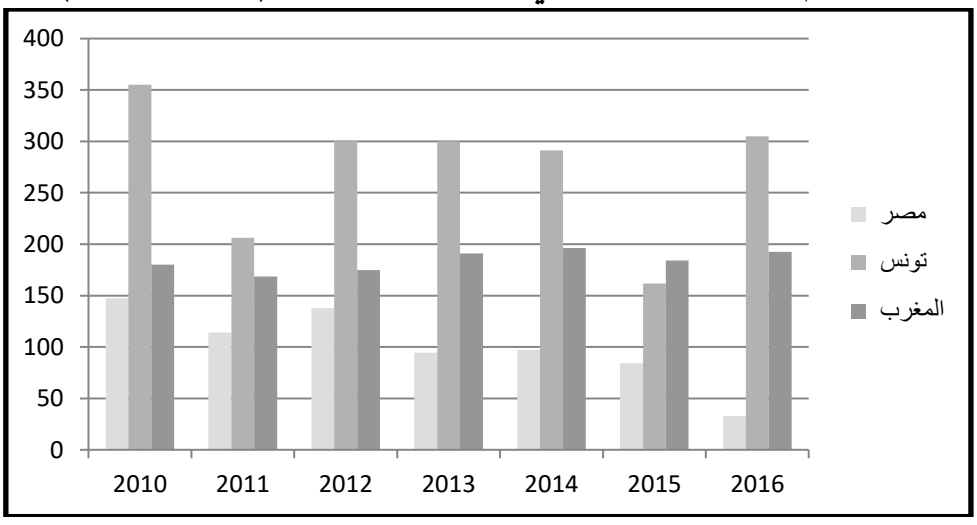

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم09.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن المغرب تحقق قيم مرتفعة بالنسبة لمصر و تونس، إلا أن مصر في تراجع كبير بالنسبة لعدد الليالي السياحة على غرار تونس التي تحقق ارتفاع بسيط مقارنة بالمغرب.

المطلب الثاني : اثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي

تركز الاهتمام الأساسي في الدراسات السياحية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي حول الإشارة إلى أهمية السياحة كمصدر للنقد الأجنبي. أما مساهمة السياحة و أثرها على التنمية و المتغيرات الاقتصادية الكلية فلم تناقش إلا مؤخرا.

لم يكن هناك أدنى شك من كون السياحة هي محرك أساسي لاقتصاديات الدول، و أن لها أثارها التي تدرج إلى جانب الإيجابية الملحوظة على الاقتصاد عالميا، قوميا و محليا، و رغم أن السياحة لها سلبيات و الإيجابيات فيما يخص النواحي الاجتماعية و البيئية، إلا أن آثارها الاقتصادية هي دائما إيجابية، فيما عدا تأثيرها على الأسعار.

1. الإيرادات السياحية

الإيرادات السياحية هي النفقات التي يتكبدها الزائرون الدوليون المتجهون للداخل، بما في ذلك المدفوعات لشركات النقل الوطنية للنقل الدولي.

جدول رقم10: تطور الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	13633	28	3477	16	8176	30
2011	9333	20	2529	11	9101	27
2012	10823	22	2931	13	8491	26
2013	6747	15	2863	13	8201	25
2014	7979	17	3042	14	9070	25
2015	6897	18	1869	11	7765	23
2016	3306	10	1706	10	7921	23
2017	8636	20	1782	10	9086	23

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات "https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 08 - 05- 2019، على الساعة: 8:30.

شكل رقم08: حجم الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة خلال الفترة (2010-2017)

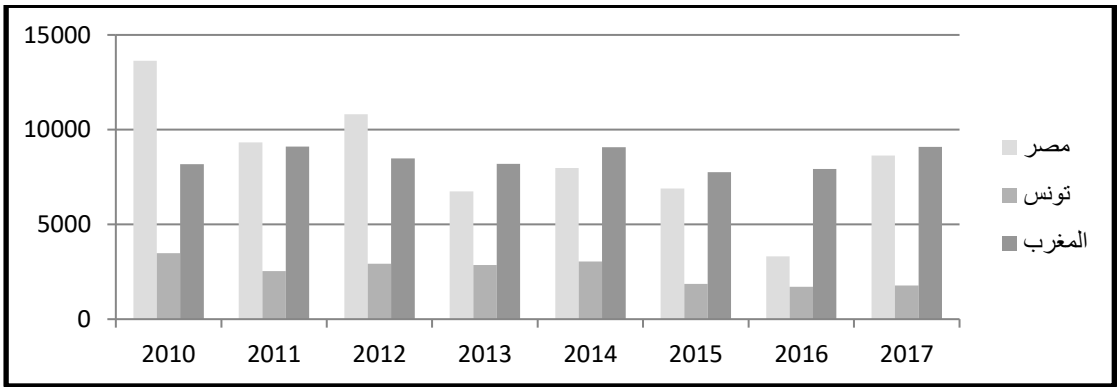

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم 10.

في عام 2017 بلغت الإيرادات السياحية السياحة في مصر8636 مليون دولار أمريكي على الرغم من تقلب إيرادات السياحة في مصر بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أنها كانت تميل إلى الزيادة خلال الفترة من عام 2010-2017، كذلك تونس قدرت الإيرادات السياحة في عام 2017 بـ: 1782 مليون دولار أمريكي و عرفت تراجع ملحوظ طيلة فترة الدراسة من 2010-2017 و يرجع سبب هذا التراجع إلى حالة الأمن و الاستقرار اللذان عرفتهما تونس في وقت مضى

أما المغرب بلغت إيراداتها السياحة عام 2017 بـ: 9086 مليون دولار أمريكي، فقد شهدت ارتفاع لها مقارنة بالسنوات السابقة لشعار"تونس الأمان" عامل جذب رئيسي للسائح، إلا أنه و بسبب الأحداث التي شاهدتها أواخر ديسمبر 2010 و ما نجم عنها من انهيار سوق السياحة داخلها و تغير نظام الحكم الذي كان ساد لعقود طويلة من الزمن، دخلت تونس مرحلة من الاضطراب و العنف مما جعل المداخيل السياحية تنهار و تتفاقم البطالة مما أثر بالسلب على الاستثمار السياحي التونسي

2. النفقات السياحية

كل ما تنفقه الحكومة من أجل تطوير القطاع السياحي.

جدول رقم11: تطور النفقات السياحية خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: دولار أمريكي

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	2696	5	611	3	1879	5
2011	2575	4	678	3	2260	5
2012	3037	4	673	3	2095	5
2013	3261	5	768	3	2002	4
2014	3486	4	770	3	2273	5
2015	3636	5	767	4	2155	5
2016	4351	6	823	4	2309	5
2017	2419	3	871	4	2829	6

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات" https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 06 -05- 2019، على الساعة: 08:30.

شكل رقم 9: حجم النفقات السياحية خلال الفترة (2010-2017)

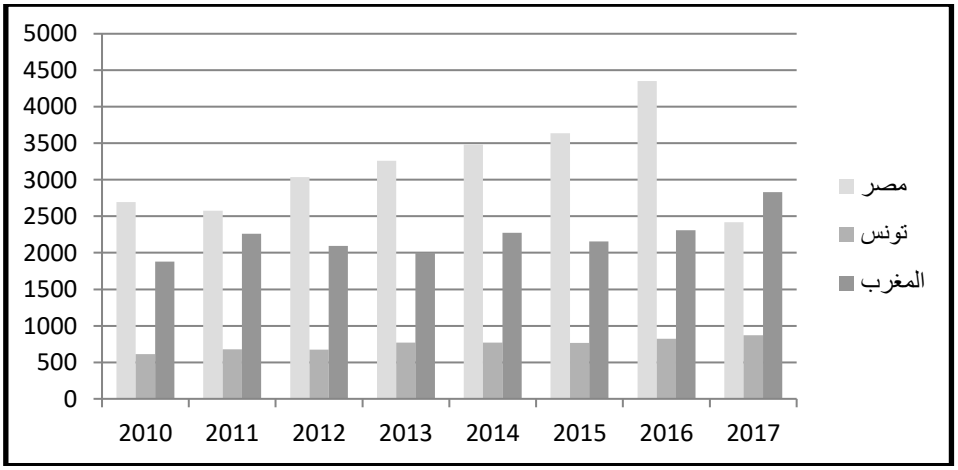

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم 11.

نستخلص من الجدول و المنحنى أعلاه في عام 2017 بلغت نفقات السياحة في مصر2419 مليون دولار أمريكي زادت المصروفات السياحية في مصر من 2696 مليار دولار أمريكي في عام2010 إلى 4351 مليون دولار أمريكي في عام 2016 بنسبة تقدر بـ: 2% ثم تنخفض في نهاية 2017

أما المغرب ارتفعت النفقات السياحة من 1879 عام 2010 لتصل في نهاية عام 2017 بـ: 2829 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت بـ: 6% من إجمالي الواردات

في حين تونس عرفت ارتفاع في نفقات السياحية من 611 مليون دولار أمريكي خلال عام2010 لتصل في نهاية 2017 إلى: 871 مليون دولار بمعدل قدره 4% من إجمالي الواردات

و الشكل التالي يبين مستوي تطور النفقات السياحي في دول المقارنة:

يتضح من الجدول أن النفقات السياحة المصرية اكبر من نفقات السياحة المغربية و التونسية حيث بقت مصر محتفظة بالمرتبة الأولى من حيث النفقات ثم المغرب و أخيرا تونس.

3. حجم الاستثمار السياحي

جدول رقم12: حجم الاستثمار السياحي خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	5.1	12.4	1.0	9.5	3.2	10.0
2011	4.8	12.5	0.9	9.5	3.6	9.9
2012	5.0	12.3	0.9	9.2	3.7	10.7
2013	4.5	12.8	0.9	8.9	4.0	10.9
2014	4.8	12.8	0.9	9.6	4.1	11.7
2015	5.0	11.6	0.9	10.0	3.9	12.7
2016	4.4	11.3	0.8	9.7	4.2	13.1
2017	3.4	11.4	0.8	9.7	4.6	13.5

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات "https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 06- 05- 2019، على الساعة: 10:50.

شكل رقم10: حجم الاستثمار السياحي خلال الفترة (2010-2017)

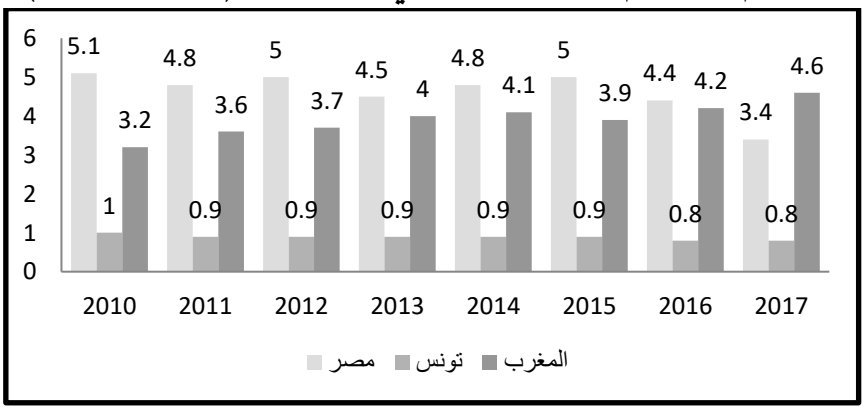

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم 12.

ساهم قطاع السياحة و السفر التونسي في جذب استثمارات رأسمالية تبلغ 0.8 مليون دولار أمريكي في عام 2017. و من المتوقع أن يرتفع هذا بنسبة 2.4٪ في 2018، حسب إحصاءات وزارة السياحة التونسية، في حين مصر وفر لها قطاع السفر و السياحة استثمارات رأسمالية بلغت سنة 2017 بـ3.4 مليون دولار أمريكي، أما المغرب فهي تحتل المرتب أولى ثم تليه مصر و تونس من ناحية جذب الاستثمارات الرأسمالية أين بلغت في 2017 بحوالي4.6 مليون دولار أمريكي.

4. مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف

تعتبر صناعة السياحة صناعة خدمات لعمل مكثف و مصدر هام للتوظيف، إذ تمثل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، و في هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة و فسح مجالا واسعا للتشغيل. كما أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع آخر، و تشير ذات الدراسة بأن بناء غرفة فندقية جديدة يخلق ثلاث فرص عمل مباشرة و غير مباشرة.

1.4 المساهمة المباشرة للاستثمار السياحي في التوظيف

يؤثر الاستثمار السياحي على مستوى التوظيف بشكل ايجابي و مباشر من مترجمين و مطاعم و فنادق مواصلا ...الخ، فقد بينت الإحصاءات مدى توفيره لمناصب الشغل في مختلف الدرجات و التقليل من حدة البطالة و هذا ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الجدول رقم 13: المساهمة المباشرة للاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: آلاف

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	16970	7	294	10	835	8
2011	1186	5	227	7	869	8
2012	11846	5	255	8	827	8
2013	9532	4	250	7	783	7
2014	10317	4	268	8	822	6
2015	9825	4	209	6	802	7
2016	8230	3	210	6	828	7
2017	10990	4	225	6	824	7

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات"https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 07- 05- 2019، على الساعة: 08:35.

شكل رقم11: المساهمة المباشرة للاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)

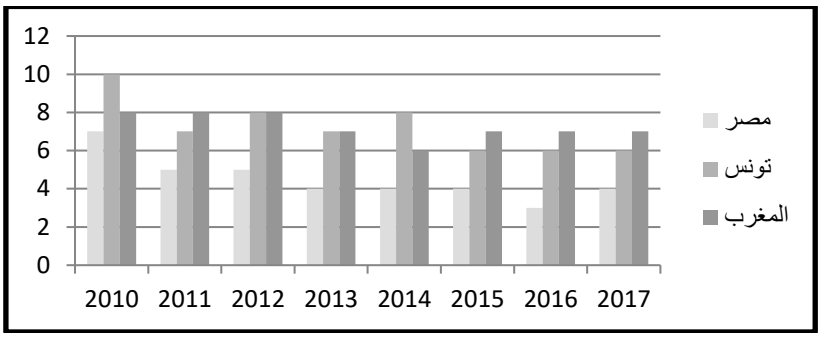

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم 13

نستخلص من الجدول و المنحنى أعلاه أنه يوفر نمو قطاع السفر و السياحة المزيد من فرص العمل و يتمثل المستفيدون الرئيسيون في الفنادق و وكلات السفر و شركات الطيران و خدمات نقل الركاب الأخرى، و قد وفر قطاع السفر و السياحة المصري 16970 ألف وظيفة مباشرة (8 % من إجمالي فرص العمل) خلال سنة 2010، و سجل هذا الرقم انخفاض خلال السنة المولية إلا انه حدث تحسن ملحوظ سنة 2017 مقارنة بالسنوات الماضية ليصل إلى 10990 ألف فرصة عمل (أو 4% كإجمالي فرص العمل)، في حين تونس عرفت انخفاض طيلة فترة الدراسة (2010-2017)، حيث وفر قطاع السفر و السياحة 2251 ألف وظيفة مباشرة بما يقارب 6 % من إجمالي فرص العمل. أما المغرب عرفت هي أيضا انخفاض أين تم توفير أكبر وظيفة في قطاع السياحة سنة 2015 بنسبة قدرت 7 % من إجمالي فرص العمل و بحلول 2017 شهد تراجع القطاع السياحي في توفير فرص العمل.

2.4 إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف

قطاع السفر و السياحة يوفر المزيد من فرص العمل و يستفيد منه سواء العاملين في المطاعم و الصناعات الترفيهية بالإضافة إلى العاملين في قطاع الفنادق، شركات الطيران، خدمات النقل و شركة الطيران و الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف لدول شمال إفريقيا محل الدراسة.

جدول رقم14: إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: آلاف

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	37645	15	5977	18	18381	17
2011	28204	11	4733	15	18933	18
2012	27505	11	5186	16	18549	17
2013	21713	8	5056	15	1792	16
2014	21947	8	5348	16	18485	17
2015	21705	8	4378	13	18269	16
2016	18292	7	4402	13	18950	17
2017	24254	9	4641	13	19018	16

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات" https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme"، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 08- 05- 2019، على الساعة: 09:30.

شكل رقم 12: إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في التوظيف خلال الفترة (2010-2017)

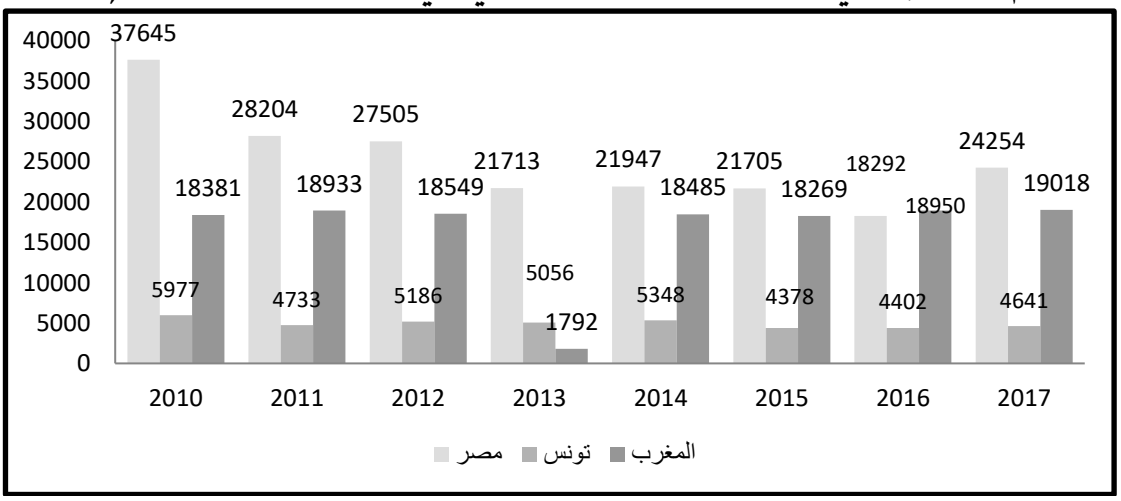

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول 14.

تستفيد المطاعم و الصناعات الترفيهية من قطاع السياحة أيضًا و بالتالي تدعم فرص العمل في كلٍ منهما. وبناءً عليه، بلغت نسبة إجمالي عدد فرص العمل التي يوفرها القطاع 13% من إجمالي القوة العاملة بتونس خلال سنة 2017 أي 24254 ألف فرصة عمل في حين كانت 37645 فرصة عمل سنة 2010، و هو ما يقدر بحوالي 18 بالمائة من الإجمالي.

أما مصر بلغت نسبة إجمالي عدد الفرص التي يوفرها قطاع السفر و السياحة سنة 2017 حوالي9 بالمائة من إجمالي القوة العاملة بعدما كانت تقدر عام 2010 حوالي 15 بالمائة من إجمالي

القوة العاملة هذا يذل على تراجع هذا القطاع في توفير التوظيف و ذلك راجع للأسباب التي سبق ذكرها سابقا.

في حين المغرب، ساهم قطاع السفر و السياحة توفير المزيد من القوة العاملة أين وصلت في 2017 إلى 19018 ألف فرصة عمل بما يقدر16% من إجمالي اليد العاملة في حين كانت تقدر سنة 2010 حوالي 18381 ألف من إجمالي القوة العاملة.

5. مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي و بشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء. و للإشارة فإن بعض الدول المصدرة للبترول كالدول الخليجية أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الاقتصادية، إذ تشير إحصائيات العالمية للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%، كما بلغ هذا المعدل في إفريقيا 8 % ، كما تحاول دول شمال إفريقيا من الاستفادة من المنافع الاقتصادية و الآثار الايجابية التي يولدها قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

جدول رقم 15: إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2017)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	مصر		تونس		المغرب	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	359	17	88	20	178	19
2011	295	13	74	16	195	19
2012	329	12	79	17	189	19
2013	248	9	77	17	194	18
2014	275	9	82	17	206	19
2015	276	9	60	14	182	18
2016	197	7	57	14	19	19
2017	211	11	57	14	20	19

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على إحصاءات https://knoema.com/atlas/Egypt/Morocco/Tunisia/topics/tourisme، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 09- 05 - 2019، على الساعة: 08:45.

[1] بواري ساعد، **"تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي"** أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017، ص: 2016.

شكل رقم 13: إجمالي مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي

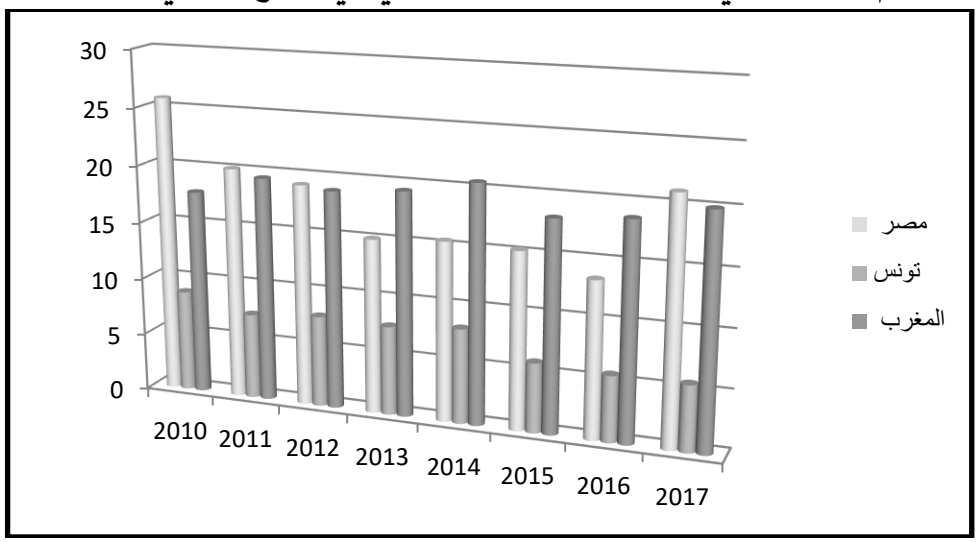

المصدر: من إعداد الطالبات بناءا على معطيات الجدول رقم 15.

يعد قطاع السياحة في مصر من أهم القطاعات الخاصة و هو ساهم عام 2017 بـ21 مليار دولار أمريكي (11% من الناتج المحلي لدولة). أما تونس تراجع إجمالي مساهمة قطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل في نهاية 2017 إلى 5 مليار دولار أمريكي أي (14% من إجمالي الناتج المحلي لدولة) في حين كان يقدر 2010 بـ: 8 مليار دولار أمريكي. أما المغرب عرفت ارتفاع في نسبة مشاركة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث كان هذا الارتفاع خلال السنوات الثلاث الأولى بوتيرة منتظمة على الرغم من التذبذب في قيم المساهمة حيث سجلت أعظم نسبة خلال سنة 2011 و هذا راجع للمجهودات المبذولة من طرف المملكة المغربية لتحسين أوضاع الاستثمار السياحي، لكن هذه النسب تراجعت في السنوات الموالية إلى حوالي 18% من نسبة مشاركة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من التزايد في قيمة مساهمة الاستثمار السياحي في إجمالي الناتج المحلي.

خلاصة الفصل

نستخلص في الأخير أن:

الاستثمار السياحي في كل من مصر، تونس و المغرب كان له أثر واضح في التنويع الاقتصادي حيث كانت له:

- المساهمة في الناتج المحلي لهذه الدول محل الدراسة.
- المساهمة في تطوير الاقتصاد و زيادة إيرادات البلد.
- المساهمة في توفير مناصب الشغل.
- مساهمته في زيادة الإنفاق العام للسياح الأجانب مما يمثل مداخيل إضافية للدول.
- تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى و خلق فرص العمل فيها.
- تنشيط العمل الفندقي و تحقيق أرباح من وراء ذلك.

خـــاتـمـــــة

هدفنا من خلال هذه الدراسة بيان دور الاستثمار السياحي في تحريك المسارات التنموية لشعوب العالم بما فيها الشعوب النامية حيث أضح الاستثمار السياحي اليوم نشاطا اقتصاديا بارزا و موردا هاما وبديل اقتصادي عن الريع النفطي لكثير من دول العالم، و تسعى دول شمال إفريقيا محل دراستنا (مصر، تونس و المغرب) بقوة الى تنشيط هذا الاستثمار بكل الوسائل المتاحة لديها مسخرة جميع الإمكانيات المادية، الاجتماعية، الثقافية و البيئية في سبيل الوصول الى لقب بلد سياحي، أو مدينة سياحية لما يمثله هذا النشاط من قوة اقتصادية لا يستهان بها، و مصدرا لدخول العملة الصعبة و توظيف الأيدي العاملة المحلية، و أضحت هذه الدول تعتمد بشكل أساسي على السياحة في اقتصادها، لذلك ظهر توجه كبير لدى حكوماتها لتطوير و تنمية قطاع الاستثمار السياحي و خاصة في المناطق التي تمتلك المقومات والإمكانات اللازمة لتكون منطقة سياحية بالدرجة الأولى.

و بعد دراسة وضعية الاستثمار السياحي لدول شمال إفريقيا محل الدراسة و الوصول إلى النقائص التي يعاني منها هذا القطاع، توصلنا الى أسباب تأخره عن التطور و ذلك لأنه يعاني من مجموعة من المشاكل و العقبات منها نقص هياكل الاستقبال، نقص في مرافق الترفيه، نقص ثقافة السكان عن أهمية القطاع السياحي، ضعف التكوين و غيرها من المشاكل.

1. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: الاستثمار السياحي يساهم في دعم و تعزيز التنمية الاقتصادية إذا ما تم توفير له بيئة استثمارية ملائمة و التي تشجع الاستثمار في قطاع السياحة. فرضية صحيحة، دليل ذلك ما حدث في مصر حيث كانت الإيرادات مرتفعة و بسبب عدم الاستقرار السياسي و الأمني نتيجة الثورة التي شهدتها مصر أي عدم توفير بيئة ملائمة للاستثمار أدى هذا إلى تراجع الإيرادات السياحية.

الفرضية الثانية: يعتبر التنويع الاقتصادي البديل الأول و ضرورة حتمية للدول النفطية للتقليل من المخاطر الاقتصادية و تصدي للازمات و الصدمات الخارجية. فرضية صحيحة، و ذليل ذلك نجاح بعض دول شمال إفريقيا لمواجهة الأزمات الاقتصادية نتيجة اعتمادها على التنويع الاقتصادي و الدخول في المجال السياحي للنهوض باقتصاد متطور.

الفرضية الثالثة: تحتل السياحة التونسية الصدارة بين دول شمال إفريقيا لما تحتويه من مقومات طبيعية و تاريخية عريقة. فرضية خاطئة، على الرغم من توفر الإمكانيات المادية و المقومات الطبيعية لتونس إلا أنها لم تكن تحتل المراتب الأولى في المجال السياحي و ضعف السياحة التونسية مقارنة بالسياحة المغربية و المصرية.

2. الاستنتاجات

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- تزخر مصر، تونس و المغرب بمقومات و إمكانات سياحية قلما توجد في بقية دول العالم التي تتميز بتنوعها و أصالتها و توزيعها الجغرافي الفريد إلا أنها لم تستثمر بالشكل الصحيح الذي ينهض بواقع السياحة فيه.
- يتطلب تحقيق التنويع الاقتصادي إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية و البنيوية في الاقتصاد الوطني، سعيا للتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، و هو ما يترتب عنه استغلال أمثل لمختلف موارد المجتمع و ضمان التوازن و الاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات و التعرض للصدمات الخارجية.
- يساهم الاستثمار السياحي و بشكل بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية لما يحققه من إيرادات مالية و خاصة الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال كونها أكبر مكونات الموارد المالية التي تحتاجها لتنمية القطاع السياحي.
- يلعب الاستثمار السياحي دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة فرص التشغيل بالإضافة إلى ما تحققه من العملات الصعبة و التي تنعكس أهميتها على زيادة الدخل الوطني.
- ضعف مساهمة السياحة في دعم اقتصاد كل من مصر، تونس و المغرب و خاصة في مجال الدخل الوطني و تشغيل الأيدي العاملة حيث كانت النسبة ضئيلة جدا.
- يعد الاستقرار الأمني عنصر جذب للمستثمرين و السياح و بالتالي فإن تدهور الوضع في هذه الدول يعد عنصر طارد للاستثمار السياحي و للسياح و ذلك كما حصل في مصر خلال سنة 2011 إثر الثورة المصرية.
- هناك مقومات واضحة لتطور السياحة في دول شمال إفريقيا من خلال مختلف أنواع السياحة: التاريخية، الدينية، الترفيهية و غيرها. و قد جاءت تونس في التسلسل الثالث بعد مصر و المغرب وفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية.
- السياحة في دول شمال إفريقيا محل الدراسة تطورت تطورا ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث ازداد حجم الاستثمارات مقارنة بالسنوات السابقة ليصل في سنة2017 إلى11.4% في مصر و 9.7% في تونس في حين المغرب بلغت 13 %.
- لا زالت السياحة في دول شمال إفريقيا محل الدراسة تعاني من معوقات عديدة بسب عدم الاستقرار السياسي و الأمني في المنطقة و عدم وضوح خطط الاستثمارات السياحة لهذه الدول و سياساتها و قلة الشفافية و انخفاض الثقافة السياحية المحلية و غير ذلك من معوقات عديدة بالرغم من اهتمام الحكومة بتشجيع الاستثمار بشكل عام و الاستثمار السياحي بشكل خاص.
- كلما زادت نسبة الاستثمار السياحي ارتفع الناتج المحلي السياحي.

3. التوصيات

بعد استعراضنا لأهم الاستنتاجات عن واقع الاستثمار السياحة في دول شمال إفريقيا محل الدراسة يمكن تحديد بعض التوصيات في هذا المجال:

- تفعيل دور المجلس الوزاري العربي للسياحة للانتقال من دور الاجتماعات القولية إلى الاجتماعات الفعلية التطبيقية للنهوض بالسياحة العربية من خلال اتخاذ إجراءات عملية على مستوى الوطن العربي لتشجيع الاستثمارات السياحية العربية و توجيه المستثمرين العرب لذلك.
- الاهتمام بالبنى التحتية للسياحة العربية و القطاعات الاقتصادية المؤثرة على السياحة مثل قطاع النقل و المواصلات و الاتصالات و غير ذلك و لا بد من الاهتمام بالطرق البرية، البحرية و الجوية، و تطوير بعض وسائط النقل التقليدية مثل خطوط السكك الحديدية.
- خلق بيئة استثمار هادئة و مستقرة سياسيا و اقتصاديا لضمان مشاركة المستثمرين للاستثمار بصورة فاعلة و دون خوف أو تردد في قطاعات الاقتصادية بشكل عام و القطاع السياحي بشكل خاص.
- تشجيع الاستثمار السياحي في المناطق التي لم تصلها التنمية.
- تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة و الفنادق و يتم ذلك عن طريق:
- وضع نظام لتشجيع الاستثمار السياحي في الأقاليم و المناطق المختلفة.
- تنويع الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي و الفندقي كالإعفاءات من الضرائب لاسيما في بداية افتتاح المشاريع و تقديم قروض طويلة الأجل بالنسبة لشركات الاستثمار السياحية و الفندقية المحلية.
- زيادة الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع من خلال تنشيط الإعلام السياحي عن طريق اعداد البرامج التليفزيونية و إصدار النشرات و المجلات السياحية و الأدلة و الخرائط و غيرها.
- تكوين خبراء و أساتذة في المجال السياحي من خلال عصرنة البرامج و الأسس البيداغوجية الخاصة بالتعليم في المجال السياحي، خلق اختصاصات في التعليم العالي متعلقة بالمجال السياحة.

أخيرا نأمل أن تتحول دول شمال إفريقيا محل الدراسة إلى وجهة سياحية بالدرجة الأولى و تكون لها مكانة على المستوى العالمي للسياحة العربية و العالمية، و يكون الاستثمار السياحي البديل الاقتصادي الذي تستفيد منه أجيال الحاضر و الأجيال المستقبلية، و يكون هذا بتضافر جميع الجهود مع توفر الإرادة الحقيقية و الرغبة السياسية في تطوير هذا القطاع بالإضافة إلى تخصيص إيرادات مالية معتبرة لتدعيم المشاريع الاستثمارية و التكوين في مجال الفندقي لتوفير كوادر سياحية مؤهلة قادرة على تسيير و إدارة المؤسسات السياحية و الفندقية وصولا إلى الأهداف المرجوة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الكتب

1. جمال عبد الناصر،"**المعجم الاقتصادي**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، دار المشرق الثقافي، عمان، 2006.
2. دريد كامل ال شبيب،"**الاستثمار و التحليل الاستثماري**"، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
3. زيد منير سليمان،"**الاقتصاد السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، 2008.
4. زيد سلمان عبودي،"**السياحة في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2008.
5. سليم محمد خنفر، علاء حسين الرابي،"**صناعة الفنادق**"، الطبعة الأولى، دار الحرير للنشر و التوزيع، عمان، 2011.
6. سورة التوبة، الآية 112.
7. شقيري نوري موسى و آخرون،"**إدارة الاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
8. عادل عبد الله العنزي، حميد عبد النبي الطائي،"**التسويق في إدارة الضيافة و السياحة**"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
9. عبد الكريم حافظ،"**الإدارة الفندقية والسياحية**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ،"**اقتصاديات السفر و السياحة**"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

10. محبات إمام أحمد الشرابي،"**أقاليم مصر السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1991.
11. منال عبد المنعم،"**مبادئ السياحة و تشريعاتها**"، طبعة الأولى، دار صفاء للنشر، 2000.
12. منصور زين،"**تشجيع الاستثمارات و أثره على التنمية الاقتصادية**" ،الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
13. نبيل الروبي،"**اقتصاديات السياحة**"، مؤسسة الثقافة، الجامعة الإسكندرية، 1991.
14. نعيم الطاهر، سراب الياس،"**مبادئ السياحة**"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.
15. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، "**تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر.
16. هشيار معروف،"**الاستثمارات و الأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء لنشر و التوزيع، عمان، 2009.

المذكرات و الأطروحات

1. أوكيل حميدة،"**دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر**"- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016.
2. بوعقلين بديعة،"**الاستثمارات السياحية وإشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر**"، رسالة دكتوراه في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2006.
3. ساعد بوراوي،"**تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
4. سهام بجاوية،"**التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة في تونس**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2015.
5. عميش سميرة،"**دور إستراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستويات الخدمات السياحية المتاحة**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2015.
6. عوينان عبد القادر،"**السياحة في الجزائر إمكانيات و معوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013.
7. ناجي بن حسين،"**دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
8. يحياوي هادية،"**السياحة والتنمية في المغرب العربي**"، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.
9. احمد ديب احمد،"**تحليل الأنشطة السياحية في سورية باستخدام النماذج القياسية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء و البرمجة، جامعة ترشين، سورية 2005.
10. اسماعيل حمادي مجبل العيساوي،"**سياسة التنويع الاقتصادي وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة لنفط المملكة العربية السعودية نموذجا**"، مذكرة ماجستير في الإدارة الاقتصاد، جامعة الانبار، العراق، 2015.
11. بوزاهر نسرين،"**تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

12. تركي العربي،"**واقع الاستثمار السياحي– دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

13. حميدة بوعموشة،"**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

14. سماعيني نسيبة،"**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2014.

15. باشا سارة، دراجي سوهيلة،"**القطاع السياحي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، 2017.

16. راشدي أمنية، زيماموش زينب،"**الترويج السياحي ودوره كأسلوب في ترقية قطاع السياحة دراسة حالة ولاية ميلة**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2018.

17. سارة بالعابد،" **دور السياحة في تنمية الاقتصاد الوطنيّ**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2013.

18. طيبي محمد أمين،"**الضوابط القانونية للاستثمار السياحي**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق.

19. عبلة عبد الحميد بخاري،"**اقتصاديات السياحة**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاديات السياحة، 2012.

20. محمد صالح جسام الدليمي،"**الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية**"، 2015.

21. نصر حميداتو،"**النشاط السياحي في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة حمه لخضر الوادي، 2015.

22. هشام مغربي، عزيز أمنة،"**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

المجلات

1. الاسكوا، "**التنويع الاقتصادي في البلدان النامية المنتجة لنفط، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة**"، نيويورك،2001.
2. السبتي وسيلة، صحراوي محمد تاج الدين،"**الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي**"، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي34، جامعة بسكرة.
3. بلعما أسماء، بن عبد الفتاح،"**استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر عن ضوء التجارب الدولية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، العدد7، سنة2018.

4. حميدوش علي و بوعكريف،"**تداعيات انهيار أسعار النفط و حتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة، الجزائر، العدد15، 2016، ص:119-120.
5. حيدر نعمت بخيت، عباس فضيل لعطيوي، "**واقع التنويع الاقتصادي و مبرراته في العراق-1980-2014**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، مجلد 14، العدد3، 2017.
6. زرموت خالد،"**التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة**"، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية العدد03، 2017.
7. عاطف لافي مرزوك، "**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي- مقاربة للقواعد و الدلائل**"، مجلة الاقتصاد، العدد 2013، 24.
8. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة،"**التنويع الاقتصادي مفهومه و أباعده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق**"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، السنة العاشرة، العدد31.
9. عيساوي سهام, حوحو فطوم,"**واقع العرض و الطلب السياحي في كل من الجزائر و تونس**", مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE, 2017, ص: 87.
10. سعيداني راشيد،"**أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العدد 02 جوان 2017.
11. سويح، جمال بن طيرش، عطاء الله،"**تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE (المركز الجامعي ميلة)، مجلد 02، عدد 2017،01.
12. فاطمة فرح سعد،"**الاستثمار السياحي و دوره في تعزيز التنمية السياحية**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 19.
13. مابح شبيب الشمري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا،"**ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الكوفة، العدد 24، 2016.
14. ممدوح عوض الخطيب،"**الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاع غير النفطي السعودي**"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد52.
15. نزار ذياب عساف، خالد روكان عواد،"**متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر**"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
16. نور الدين شارف،"**فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع للاحلال الواردات**"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد1.

17. يحيى سعيدي، سليم العمراوي،"**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، 2013.

الملتقيات

1. أحمد علاش، زهية قرامطية،"**واقع الاستثمار السياحي في الجزائر – دراسة حالة البليدة**"، الملتقى الدولي الثالث حول السياحة الالكترونية رهان التنمية المستديمة، يومي 24 و25 أفريل، جامعة البليدة، 2012.

2. بوفليح نبيل، تقرورت محمد،"**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس و المغرب**"، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر– واقع وأفاق، يومي 11 و 12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي آكلي محند أولحاج بالبويرة.

3. زوين الصادق،" **الاستثمار السياحي و دوره في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة تجارب دولية**"، الملتقي الدولي العلمي الثاني حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة– واقع ومأمول– يومي31،30 أكتوبر2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

4. عدنان محريق، بن حمود محبوب، "**التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**"، الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين البدائل والخيارات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 02و03 نوفمبر ،2016.

5. عيشاوي وهيبة، عبد الرزاق فارح،"**دور الاستثمار في ترقية قطاع السياحي في الجزائر**"، ملتقى العلمي الدولي حول السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية– واقع و مأمول– يومي30–31 أكتوبر2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

6. سليمة طبايبية، لرباع الهادي،"**التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**"، المؤتمر الدولي" التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 08 أفريل2008.

7. سميرة العابد، لعراف فايزة،"**صناعة السياحة في الجزائر– الواقع و السبل النهوض** "، الملتقى الوطني حول فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر يومي 19– 20 نوفمبر 2012.

الدراسات و الأبحاث

1. الزهراني عبد الناصر بن عبد الرحمن و كباشي حسين،"**الاستثمار قي محافظ العلا**"، بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة و الآثار، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، 2008.

2. المعهد العربي للتخطيط، "**سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية عربية**"، على الموقع التالي: http://www.arab-api.org/ar/training/course.aspx

3. بن زعرور شكري، باطو رشيد،"**السياحة و النمو الاقتصادي في الجزائر**"، الأدلة من تكامل المشترك و تحليل السببية، 2016.
4. حامد عبد الحسن الحبوري،" **التنويع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية**"، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية"، من خلال الموقع
5. http:/ Burathan. com./arabic/studies/303541، تاريخ الاطلاع:22- 02- 2019.
6. قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
7. مصطفى أحمد السيد مكاوي،"**الاستثمار السياحي في مصر و الدول العربية**"، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ابوظبي، 2014، ص: 13.

الانترنت:

1. **http://www.google.com/search?q=.**
2. http://mawdoo.com/أين _ تقع_ المغرب.
3. **www.ins.tn/ar/themes/tourism**
4. **https://www.tourisme.gov.ma/ar/nod/2976.**
5. **https://knoema.com/atlas**

المراجع الأجنبية

1. Mohamed nasser hamidato , **economic diversification in algeria** , global journal of economic and business(GJEB), April 2017.
2. Robert lanouar–**le tourisme international. Que sais je !** -5éme édition –paris –presses –universitaire -1993.